تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي

منال حسين حسن الحميدي

• **المقدمة:**

يمثل التعليم بوجه عام، والتعليم الجامعي بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهو المحك الرئيسي لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثر مروده في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة، ولهذا فإن العائد من التعليم الجامعي إنما هو عائد مرتفع ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر.

ويواجه التعليم الجامعي في القرن الحالي العديد من المتغيرات العالمية، ذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي وموضوعاته والتقدم التكنولوجي الهائل، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات (أبو النصر وآخرون، ٢٠٠٢: ١٧١- ٢٢٣).

لذلك أصبحت الأنظمة التعليمية في جميع دول العالم،تواجه تحديات كبيرة تتناسب حدتها مع درجة تقدمها، ومن بين أهم هذه التحديات إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكم والنوعية المناسبين (بدر،١٩٩٩م)، ذلك لأن المال عصب كل مشروع، وتوفير الموارد المالية اللازمة مسألة لا غنى عنها للجامعات، ويجب أن تكون الأموال كافية للوفاء بالتزامات الجامعة نحو وظائفها المختلفة، وتتناسب مع حجم العمل المنوط بها، ونقص الأموال في الجامعات أوجد العديد من المشاكل في شتى المجالات (الإدارية، الأكاديمية، البحث العلمي، خدمة المجتمع، المعدات والأجهزة)وهذا بالطبع يؤثر سلبًا على جودة التعليم الجامعي، ذلك لأن الجامعات في ظل هذه المشاكل تكون عاجزة عن تطوير وتحسين مستواها ورفع كفايتها التعليمية: ٢٠٣،٢٤٥.

من الواضح أن من أهم المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي هي مشكلة تمويل التعليم بسبب ارتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة وتزايد أعداد الطلبة ومطالب البحوث والتحضيرات والمعامل فلم يعد التمويل الحكومي كافي كمصدر لتمويل التعليم الجامعي.

وقد نال هذا الموضوع اهتمام كثير من الباحثين فهناك من حاول الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تمويل التعليم كدراسة زاهر (١٩٩٨م،: ٣٥ ،٦٠). كما قد عقدت ندوات دولية، وإقليمية، ومحلية لبحث قضية تمويل التعليم، ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر اليونسكو، الذي عقد في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عام(١٩٩٨م) حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، ومؤتمر اليونسكو الخاص بالتعليم في الدول العربية، الذي عقد في بيروت عام(١٩٩٨م) ، ومؤتمر اتحاد الجامعات العربية الخاص بإدارة وتمويل التعليم الذي عقد في بيروت عام(٢٠٠٠م) (صبيح،٢٠٠٥م،:٣).

والمملكة العربية السعودية كشأنها من دول الوطن العربي، تواجه تحديات الزيادة الكبيرة والواضحة في أعداد الطلاب الملتحقين في التعليم العالي وأعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي، لذا نجد أن التوجه المطلوب من جامعاتنا السعودية في الوقت الحاضر هو العمل الجاد نحو تنمية مواردها المالية الذاتية، وتقليل اعتمادها على التمويل الحكومي.

- **مشكلة الدراسة**:

شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تطورا كبيرا ونموا ملحوظا، فقد بذلت الحكومة السعودية الأموال الطائلة في إنشاء الجامعات وفروعها حتى وصل عدد الجامعات السعودية إلى إحدى وعشرين جامعة شاملة العديد من الكليات والأقسام المختلفة، كما ازدادت معدلات القيد للسعوديين في قطاع التعليم العالي بالنسبة لعدد السكان من الفئة العمرية (١٩- ٢٤) سنة من عام ١٤١١/١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ (٢٠٠٣) ، من (١٠٪) إلى (٢١٪)

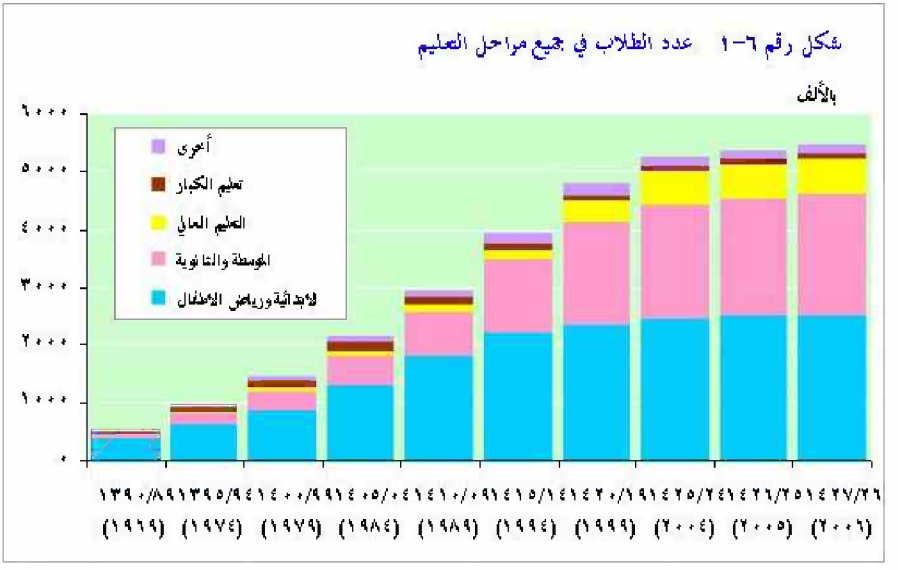

/http://www.planning.gov.sa

ويواجه التعليم العالي بالمملكة زيادة كبيرة في الإقبال على الالتحاق به، حيث يتوقع زيادة كبيرة في عدد المتخرجين من المرحلة الثانوية في نهاية الخطة الثامنة،كما يتضح في الإحصاءات التالية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العدد المتوقع للطلبة المتخرجين من المرحلة الثانويةحسب المناطق الإدارية والتخصص (خطة التنمية الثامنة)

المناطق	فعلي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)		١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)		١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)	
	علمي	أدبي	علمي	أدبي	علمي	أدبي
الرياض	٢٤٨٠٠	٢٤٠٨٥	٢٧٥٩٥	٢٥٩٣٢	٣٥٠٣٣	٢٢٤٦٧
مكة المكرمة	٢٧٦٥٣	٢٥٣٧٧	٣٥٥٦٧	٢٩٠٥١	٤٢٨٠٧	٢٦٤١٩
المدينة المنورة	٧٩٢٥	٦٦٤٥	٦٠٣٦	٥٤٧٤	٧٥٨٦	٤٩٠٤
القصيم	٦٣٦٠	٧١٦٤	٦٤٤١	٧٤٩٨	٧٩٦٥	٦٧٥٣
الشرقية	١٩٨٢٣	١٥٧١٧	٢٠٨٦٠	١٦٩٦٦	٢٥٨٣٥	١٥٤٢١
عسير	٩٣٦١	١٠٢٥٢	١٠٤٢٢	١١١٦١	١٢٧٦٥	١٠١٦٥
تبوك	٢٩٩٣	٢٩٢٥	٣٣١٤	٣٠٩٧	٤١١٣	٢٨٢٠
حائل	٢٤٢٠	٣٤٥١	٢٦٨٤	٣٧٦٢	٣٣١٩	٣٤٤٠
الحدودالشمالية	١٢٩٢	١٩١٦	١٤٣٠	٢٠٨٤	١٧٧٤	١٩٠٢
جازان	٥١٣٧	٤٩٣٣	٥٧١٧	٥٣٤٩	٧٠٠٩	٤٨٤١
نجران	٢١٦٤	١٥٧٠	٢٤٢١	١٦١٢	٢٩٣١	١٤٥١
الباحة	٢٨٤١	٢٤٥٥	٣١٥٦	٢٦٥٨	٣٨٨٧	٢٤٠٧
الجوف	٢١٢٣	٢٣٢١	٢٣٥٢	٢٥١٣	٢٩١٥	٢٢٨٩
الجملة	١١٤٨٩٢	١٠٨٨١١	١٢٧٩٩٥	١١٧١٥٧	١٥٧٩٣٩	١٠٥٢٧٩

وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الطلب على التعليم العالي، حيث توضح الإحصائيات التالية أعداد الطلبة المستجدين في التعليم العالي في خطة التنمية الثامنة:

المستجدون في التعليم العالي (خطة التنمية الثامنة)

الجهة	فعلي (متحقق) ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	تقديري ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	متوقع ١٤٢٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
الجامعات وكليات البنات	١٢٦٢١٤	١٣١٩٤٩	١٥٨٩٩٦
الجامعات والكليات الأهلية	٥٣٨	٢٥٠٠	٥٠٢٥
المبتعثون إلى الخارج	١٥٠٨	١٩٥٥	٢٢٠٥
الإجمالي	١٢٨٢٦٠	١٣٦٤٠٤	١٦٦٢٢٦

/http://www.planning.gov.sa

وهذا الإقبال على الالتحاق بالتعليم العالي والذي يصوره الجدول السابق يمثل تطورا ملحوظا في الاهتمام بهذه المرحلة من التعليم. إلا أن استمرار أتساع حجم المجتمع الطلابي في مؤسسات التعليم العالي على مدى السنين القادمة سيشكل ضغطا اجتماعيا على الحكومة بالمملكة العربية السعودية لتوفير المزيد من الفرص التعليمية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وهو ما يؤدى بدوره إلى تكوين ضغط اقتصادي لتوفير ما يلزم من موارد مالية إضافية لتمويل الزيادة المتوقعة للأنفاق على التعليم العالي، والتي تأخذ اتجاهين: الاتجاه الأول، ويظهر في التوسع في البنية التحتية في التعليم العالي، الأمر الذي يترتب عليه تزايد في الإنفاق الرأسمالي، أما الاتجاه الثاني: فيشمل الزيادة في النفقات الجارية على التعليم العالي. فزيادة الإنفاق على التعليم العالي لمواجهة زيادة الطلب الاجتماعي على هذا التعليم يمثل عبئا كبيرا على كاهل الحكومة، وخاصة أن تمويل التعليم العالي بالمملكة يقع بالدرجة الأولى على عاتق الحكومة ويأتي ضمن أولويات موازنتها في حين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مساهمات مصادر التمويل الأخرى تعتبر مساهماتها قليلة جداً وضئيلة بالمقارنة مع التمويل الحكومي ، هذا فضلا عن المنافسة الشديدة التي تلقاها المؤسسات التعليمية من مؤسسات المجتمع الأخرى التي تتطلب إنفاقا عاما من الدول سواءً كانت هذه المجالات اجتماعية أم صحية أم عسكرية أو الإنفاق على البنية التحتية، الأمر الذي يستدعى ضرورة البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم العالي بالمملكة خاصة في ظل العجز الحالي لميزانية المملكة لعام ١٤٣٠هـ والذي يقدر بحوالي ٦٥ مليار ريال سعودي .http://www.ecoworld-mag.com.

- **أسئلة الدراسة**:

١- ما حجم الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ، وما العوامل والقوى التي تقف وراءه؟
٢- ما مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟
٣- ما هي تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال تمويل التعليم العالي؟
٤- ما التصور المقترح لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي؟

- **أهداف الدراسة**:

- معرفة حجم الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بالمملكة، والعوامل والقوى التي تقف وراءه.
- معرفة مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة.
- التعرف على تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال تمويل التعليم العالي.
- معرفة التصور المقترح لتمويل التعليم العالي في المملكة في ظل زيادة الطلب الاجتماعي.

- **أهمية الدراسة**:

انبثقت أهمية هذه الدراسة من أهمية التعليم العالي ودوره في إمداد المجتمع بالكوادر المتخصصة في كافة المجالات، باعتبار التعليم العالي استثمارا حقيقيا تتحقق بموجبه التنمية الشاملة التي تحتاج إلى نوعية من التدريب في ظل التفجر المعرفي والتقنيات الحديثة. إن تطور التعليم العالي لن يتحقق إلا بتوفر المصادر المالية الكافية والمتنوعة لمؤسسات التعليم العالي بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحمل مسؤولية النهوض بالتعليم العالي بالمملكة. وترجع أهمية هذه الدراسة إلى:

- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وهذا يتمثل في تزايد إعداد الطلاب من الجنسين المقبلين على الدراسات الجامعية والذي يحتم على الدولة التوسع في إنشاء الجامعات لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة وبالتالي إيجاد مصادر مقترحة لتمويل مؤسسات التعليم العالي يعد أمرا بالغ الأهمية.
- التوجهات العالمية المصحوبة بالتطور العلمي التي تستدعي بحث بدائل لمصادر تمويل التعليم العالي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الوعي الاجتماعي الذي يصاحب التقدم الاقتصادي بأهمية التعليم العالي للفرد يعتبر حافزا قويا على تشجيع إقامة الجامعات، وإعداد الدراسات المساعدة لإيجاد مصادر مقترحة تمويل الجامعات.
- اعتماد تمويل التعليم العالي بالمملكة بشكل كبير على التمويل الحكومي، الذي بدوره يرتبط بميزانية الدولة والتي هي بدورها ترتبط بأسعار النفط العالمية مما يجعلها عرضة للتذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

- **مصطلحات الدراسة**:

التمويل :

اصطلاحا: مول تمويلا صيره ذا مال(سليم،١٤٢٥هـ،: ٩). ويقصد بالتمويل: عملية إمداد وتزويد أو تهيئة المال اللازم لعمل ما حين الحاجة إليه باستخدام الطرق والمصادر المشروعة التي يمكن بواسطتها الحصول على الأموال اللازمة(عون،١٤٢١هـ،:٢٩٤). **وعرفه البحيري ، وآخرون(٢٠٠٨م)**،:٦٨ بأنه:" مجموع الموارد المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي تبين تحقيقها بالموارد المتاحة وإداراتها واستخدامها بكفاءة عالية.

التعريف الإجرائي: هو عملية توفير المالي الكافي من قبل الدولة للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي. أو: مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة.

التعليم العالي:

اصطلاحا: يطلق على التعليم في أنواع مختلفة من المعاهد التي تواصل تعليم الشباب يشمل الكليات والجامعات ومعاهد التربية، أو مرحلة التعليم ما بعد مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة(الحقيل،١٩٩٤م،:١٨٩).

التعريف الإجرائي: يقصد به كل مؤسسات التعليم التي تلي المرحلة الثانوية.

الطلب الاجتماعي على التعليم العالي:

التعريف الإجرائي: هو عبارة عن زيادة أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات والكليات بعد انتهاء المرحلة الثانوية لاستكمال دراستهم وذلك لتحقيق طموحاتهم التعليمية، والحصول على الوظيفة المناسبة، وتحقيق الترقي الاجتماعي في المجتمع.

- **منهج الدراسة**:

سوف تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية والدراسات السابقة ومن الإحصاءات المنشورة ، وذلك على النحو التالي:

- في المقدمة سيتم استعراض بعض البيانات والمعلومات الإحصائية حول أعداد المقبولين في الجامعات كمؤشر يعكس كثرة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- استعراض نبذة عن التعليم العالي في المملكة.
- استعراض مصادر التمويل التعليم العالي في المملكة.
- استعراض حجم الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، والقوى التي تقف وراءه.
- استعراض بعض التجارب العربية والأجنبية في تمويل التعليم العالي.
- وضع تصور مقترح لمستقبل تمويل التعليم العالي بالمملكة في ظل زيادة الطلب الاجتماعي.

- **الإطار النظري والدراسات السابقة:**

أولا: الإطار النظري:

التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

يشير تاريخ التعليم في المملكة إلى أن بدايات التعليم العالي تمثلت في إنشاء كلية الشريعة في مكة المكرمة عام ١٣٦٩ هـ ، والتي بدأت أهلية، ثمّ توسعت لتكون بعد ذلك جامعة أم القرى التي تأسست في عام ١٤٠٠هـ، وهي بذلك تعد النواة الأولى، وأقدم مؤسسة للتعليم العالي في المملكة، التي زادت إعدادها إلى أن وصلت خلال العام الجامعي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، إلى (٢١) جامعة حكومية، إضافة إلى العديد من الكليات والجامعات الأهلية.

أ- نظام التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

يتولى الإشراف على التعليم العالي مجلس التعليم العالي والجامعات الذي تأسس في عام ١٤١٤هـ،وذلك بعد أن كانت هذه المهمة موكلة إلى وزارة التعليم العالي، التي لازالت تقوم بالعديد من مهام الإشراف المباشر على مؤسسات التعليم العالي بالمملكة، ويبلغ عدد الجامعات السعودية الحكومية (٢١) جامعة، أما كليات المعلمين، فقد بلغ عددها (١٨) كلية، وكليات البنات والتي بلغ عددها (٨٧) كلية، إضافة إلى الكليات والجامعات الأهلية التي وصل عددها إلى (١٧) جامعة وكلية،إلى جانب الكليات والمعاهد الصحية والتقنية(وزارة التعليم العالي،١٤٢٨هـ). وتقدم هذه المعاهد و الكليات والجامعات شهادات الدبلوم والبكالوريوس، والماجستير والدكتوراه في العديد من التخصصات العلمية والنظرية للبنين والبنات.

ب- هيئات ومؤسسات وبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

تقوم وزارة التعليم العالي بتنفيذ سياسات الدولة في تطوير التعليم الجامعي، التي تهدف إلى الرقي بمستواه كما ونوعا، وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية، وذلك بالعمل على المحاور التالية:

- التوسع الكمي والانتشار الجغرافي.
- المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.
- ضبط الجودة النوعية.
- تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي.
- التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي (وزارة التعليم العالي،١٤٢٨،:١٠) وإضافة إلى وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العالي والجامعات، فان هناك العديد من الجهات الأخرى التي تتولى إدارة وتمويل وتطوير وتحسين التعليم العالي بالمملكة، ومنها:

- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.
- المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي.
- صندوق التعليم العالي الجامعي.
- مركز إحصاءات التعليم العالي.
- مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية.
- مشروع آفاق لتطوير التعليم العالي.
- برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.
- التعليم الالكتروني، والتعليم عن بعد (وزارة التعليم العالي،١٤٢٨هـ، : ٢١- ٣٦) .

ج- أهداف التعليم العالي كما حددتها السياسية التعليمية بالمملكة:

- تنمية عقيدة الولاء لله، ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة الإسلام لتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة ومثمرة.
- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكريا تأهيلا عاليا لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الإسلام السديدة.
- إتاحة الفرصة أمام النابغين لمواصلة دراساتهم العليا في التخصصات العلمية المختلفة.
- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.
- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكر الإسلامي ويمكن البلاد من أداء دورها القيادي في بناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.
- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن الكريم، وتنمية ثروة اللغة العربية من " المصطلحات" بما يسد حاجة التعريب ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.
- القيام بالخدمات التدريبية والدراسات(التجديدية) التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم (وزارة التعليم العالي،١٤١٦هـ،:١٥- ١٦).

د- الطب الاجتماعي على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

تعد الفترة الواقعة بين إنشاء أول جامعة سعودية وحتى استكمال إنشاء الجامعات السبع الأولى في المملكة فترة انشغال تلك الجامعات بتهيئة ظروف التعليم الجامعي ومتطلباته، حيث شهدت تلك الفترة تطوير النظم واللوائح، وإعداد الخطط وإكمال المباني والتجهيزات، والتوسع في الكليات والأقسام والتخصصات، وتطوير البرامج العلمية والمناهج التعليمية، والاهتمام بإعداد أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى إنشاء مراكز البحوث والمراكز

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتخصصة والإدارات الأساسية والمساندة ومراكز خدمة المجتمع .ولم يكن في السنوات الأولى من إنشاء الجامعات السعودية أي أثر للتحدي الكمي المتمثل في نمو وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات،بل كانت الجامعات تسعى لتشجيع الطلبة للالتحاق بها من خلال التسامح في شروط القبول للطلاب السعوديين وتقديم المنح للطلاب غير السعوديين.وبعد استكمال البنى الأساسية للجامعات بدأ الاهتمام بنوعية التعليم والاهتمام ببرامج الدراسات العليا، وفتح آفاق جديدة وتخصصات مهمة لدفع عجلة النمو في البلاد. إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلا بسبب النمو المتزايد في أعداد الطلاب الذي لم يقابل بنمو في أعداد أعضاء هيئة التدريس مما سبب تضخما لسياسة الكم وتحديا لسياسة الكيف. ويشخص وزير التعليم العالي هذا الوضع بالقول " :إن شدة الطلب على التعليم العالي أضحت تفوق إمكانيات البنية الأساسية التي اقتطعت الدولة سنوات طوالا من وقتها وهي تعدها وتهيؤها، ومع ذلك فهناك حاجة إلى الاستمرار في زيادة مساحة هذه البنية لتتمكن من الاستجابة إلى الطلب الاجتماعي الكبير على هذا النوع من التعليم"(جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ :٧٠).

ولقد أثرت على مسيرة التعليم العالي في المملكة بوجه عام، والجامعي بوجه خاص مجموعة من العوامل أهمها ما يأتي:

- حداثة التعليم الجامعي، إذ تعد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة أول صرح للتعليم العالي بمفهومه الحديث في المملكة وأنشئت في عام ١٣٦٩هـ، وتوالت بعد ذلك إنشاء كليات أخرى ثم جامعات فيما بعد حتى وصل عددها إلى ٢١ جامعة حكومية.
- النمو الاقتصادي، إذ تضاعف إنتاج المملكة من البترول، الأمر الذي أدى إلى وفرة مالية أثرت بدورها في التوسع في مؤسسات التعليم العالي وإنشاء جامعات جديدة.
- الحاجة إلى كوادر وطنية، حيث التوسع الإداري على المستوى المركزي والمحلى في مناطق المملكة المختلفة، والذي يحتاج إلى العديد من القوى البشرية المدربة، أدى إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي لإعداد هذه القوى.
- التنمية الشاملة، إذ أنها تحتاج إلى تجنيد كل الموارد المادية والبشرية المتاحة واستثمارها على نحو أفضل من قبل القوى البشرية المؤهلة.

وفى ضوء هذه العوامل التي أثرت على مسيرة التعليم العالي بالمملكة ونظرا لحاجة قطاعات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية إلى خريجي التعليم العالي فتحت أبواب الجامعات على مصاريعها لكل راغب في التعليم وقادر عليه وصاحب ذلك اشتداد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي(أبو كليله،٢٠٠١م،:٢٢-٢٣). وبالتالي تمثل الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في المملكة بزيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي على مدى سنوات خطط التنمية، وتوضح الإحصاءات التالية تلك الزيادة:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستجدون (ذكور وإناث) في التعليم العالي

العام	عدد المستجدين في الجامعات والكليات
١٤٠١/١٤٠٢	١٥٨٦٦
١٤٠٥/١٤٠٦	٢٨٣٩٦
١٤١٠/١٤١١	٣٩٥٥٠
١٤١٥/١٤١٦	٦٣٠٤١
١٤١٩/١٤٢٠	٧٨٠٠٠

المصدر :

١. المدهري ، البيانات المذكورة في الجدول من ١٤٠١/١٤٠٢هـ – ١٤١٥/١٤١٦هـ .

٢. وثيقة خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/١٤٢٥هـ ، البيان المذكور في الجدول عن عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ .

المستجدون (ذكور وإناث) في التعليم العالي

العام	عدد المستجدين في الجامعات والكليات
١٤٢٣	١٦٩,٣٦٦
١٤٢٤	١٨٧,٣٨٩
١٤٢٥	١٤١,٣٧١
١٤٢٦	١٥٤,١٤٨
١٤٢٧	١٦٨,٠٧٩
١٤٢٨	١٨٣,٢٦٩
١٤٢٩	١٩٩,٨٣٣

أعداد خريجو الثانوية العامة والمقبولون منهم بالتعليم العالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - ١٤٢٨/١٤٢٩هـ

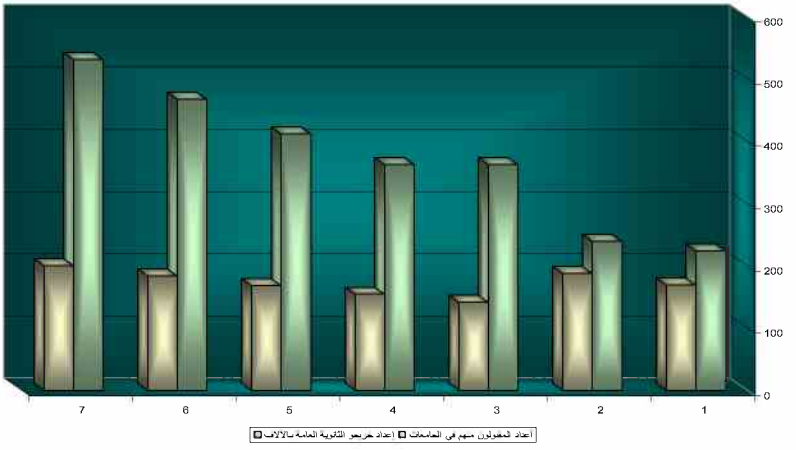

المصدر:

١. إحصاءات التعليم العالي لعام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ و ص١٠٩- ١١٠.

٢. إحصاءات التعليم العالي لعام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ و ص٧٧- ٧٨.

٣. الفيصل ، عبد الله :سبل زيادة الطاقة الاستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية.www.mep.gov.sa

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويتضح لنا من العرض السابق أمران:

الأمر الأول: أن الطلب الاجتماعي على التعليم تحدده عدة عوامل أو قوى،ويمكن تلخيصها بصفة أساسية في عاملين:

- الأول اقتصادي: ويشير إلى أهمية الوظيفة وضمان الحصول عليها بعد الانتهاء من سنوات الدراسة الجامعية، ويشغل هذا العامل أهمية كبيرة في معظم المجتمعات وخاصة الدول النامية، ولو أن الوزن النسبي لهذا العامل يتفاوت من دولة لأخرى ولكنه ما زال يأتي على رأس العوامل التي تؤثر في اختيار الطلبة للتعليم الجامعي.
- الثاني اجتماعي: ويشير إلى القيمة الاجتماعية للتعليم، إذ أن التعليم يكسب الفرد أنماطا سلوكية تجعله يتصرف بشكل ما في المواقف الاجتماعية التي تواجهه، كما أن التعليم – خاصة الجامعي- ما زال أساسا هاما في كثير من الدول للترقي الاجتماعي.

وتأتي بالإضافة إلى هذين العاملين عوامل أخرى كالدراسة لذاتها،والحصول على منح ومكافآت، وتفضيل حياة المدينة على حياة الريف(أبو كليله،٢٠٠١م،: ٢٤).

ويرى كوميز(بدون) أن هناك عدة قوى وراء الطلب الاجتماعي على التعليم هي:

- الطموح التعليمي المتزايد لكل من الآباء والأبناء.
- التنمية التربوية وهي شرط هام للتنمية الاجتماعية الشاملة.
- تأكيد ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص.
- الزيادة السكانية:٢٨.

الأمر الثاني:أنه نتيجة لهذه الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي كما اتضح من الإحصاءات السابقة، أصبحت الجامعات السعودية التي كانت في منأى عن كثير من المشكلات في العقود الأولى من نشأتها تشكو من زيادة أعداد الطلاب فيها، وأخذت مواردها المالية والبشرية وتجهيزاتها ومرافقها مهددة بالعجز عن تحقيق طموحاتها في الرقي بمستوى التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم العالي لمجابهة زيادة الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم،وهذا بدوره يمثل عبئا كبير على الدولة في ظل استمرار اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي كمصدر أساسي لتمويل ميزانيتها.

هـ- مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة :

تشير المادة (٢٣٣) من وثيقة سياسة التعليم في المملكة إلى أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض الدولة رسوما دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم. وتوفر الدولة التعليم العالي من خلال الجامعات والكليات في مختلف التخصصات (وزارة المعارف، ١٣٩٠هـ، :٢٣٢). وبناء على ذلك تعتمد الجامعات السعودية اعتمادا كليا على الحكومة في حصولها على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأموال حيث أنها جامعات حكومية وليست خاصة،وهذا الاعتماد يجعل الحصص التي تحصل عليها هذه الجامعات تتأثر بالميزانية العامة للدولة صعودا وهبوطا ، ومع هذا فالنمو في الحصة المخصصة للجامعات كبير جدا ويتابع النمو في حجم الجامعات إلى حد ما. فالشكل التالي يبين حجم هذا النمو في الأموال المخصصة للتعليم العالي، كما أنه يجب ملاحظة أن أسباب الارتفاع والانخفاض الكبير في بعض السنوات يرجع إلى تخصيص مبالغ لإنشاء المشاريع أو الانتهاء من بناء بعض المشاريع.

شكل (٢) تطور ميزانية التعليم العالي في السعودية

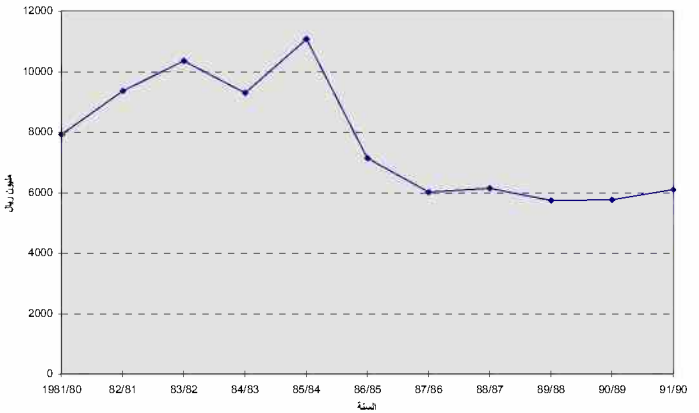

وللجامعات السعودية تجربه ليست بسيطة في مجال حصولها على المنح والتبرعات من بعض الشركات العاملة في الدولة ،وفي حصولها على إيرادات ناتجة من الأبحاث التطبيقية والاستشارية التي تقدمها للحكومة أو القطاع الخاص، إلا أن هذه المصادر تعتبر ضئيلة مقارنه بمخصصات ميزانية الدولة.

وقد حظي قطاع التعليم باهتمام الدولة ورعايتها، من منطلق أن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل العمود الفقري للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ، ويظهر ذلك جليا من خلال ما خصص له من اعتمادات في ميزانيات الدولة، حيث بلغ إجمالي الاعتمادات المالية لقطاع التعليم العالي خلال خطة التنمية السابعة (٥١٢٦٦) مليون ريال، بزيادة تبلغ نسبتها (١١,٣٪) عن إجمالي المقترح في خطة التنمية السابعة، و شكل الإنفاق على التعليم العالي نسبة (١٧,٣٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم في المملكة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣م.http://www.planning.gov.sa / وباعتبار أن التعليم العالي في المملكة يعتمد على التمويل الحكومي،كان لابد لنا من استعراض الآليات المتبعة في التمويل الحكومي للتعليم العالي.

الآليات المتبعة في التمويل الحكومي:

تختلف طريقة تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومي من دولة إلى أخرى، ويمكن حصر ذلك في ثلاث طرق رئيسة هي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١- **التمويل المعياري:** يتم وفقا لهذا النوع تمويل المؤسسات التعليمية وفقا لبعض المعايير والصيغ الرياضية التي تبني عليها تكلفة المؤسسة التعليمية،ويتم حساب التمويل المعياري بعدة صيغ منها:

- حساب المدخلات من الطلاب، حيث يتم تحديد التكلفة الحقيقية لكل طالب أو حساب متوسط التكلفة.
- حساب الأولويات كمعيار أساسي بحيث تعطى الأولوية للتخصصات التي يكون عليها طلب أكبر في سوق العمل.

حساب المخرجات من المؤسسة وليس بعدد الطلاب الجدد المسجلين فيها، إذ تقاس أعداد الخريجين حسب المجالات والتخصصات مع التركيز على جودة هذه المخرجات ومدى ارتباطهم والتحاقهم بقطاعات العمل المختلفة.

٢. التمويل المبني على التصنيف:

ينبثق هذا النوع من التمويل بناء على تحديد الدولة المؤسسة أو عدد من مؤسسات التعليم العالي وتصنيفها لاعتبارات خاصة، ويتم تحديد تمويل خاص بها ودعمها.

٣. التمويل المبني على الأداء:

يعتبر التمويل المبني على الأداء أحد الآليات المستحدثة في السنوات الأخيرة لتمويل مؤسسات التعليم العالي، حيث تعتمد الطرق التقليدية المتعارف عليها على الطرق الأخرى، وتتبني هذه الآلية وجود بعض المعايير لقياس مستوى الأداء للجامعة أو الكلية، وتختلف هذه الطريقة عن الطرق الأخرى في الآتي:

- تقدم التمويل بناء على الأداء الفعلي للمؤسسة وليس الأداء المستقبلي.
- تستخدم مؤشرات محددة للأداء تعكس الأهداف والسياسات العامة،وليست حاجة المؤسسة ذاتها.
- تتضمن حوافز لتطوير المؤسسة والنهوض بها، وليس فقط الحفاظ أو البقاء على مكانتها ومستواها.

٤. الميزانية المعتمدة على التفاوض (الميزانية التفاوضية):

وتنقسم هذه الطريقة إلى نموذجين ، النوع الأول: يعتمد على تمويل البنود بحيث تخصص مبالغ محددة لكل بند من بنود الصرف يتم التفاوض على كل واحدة منها على حدة، والنوع الثاني: يعتمد على تقديم مبلغ كرزمة واحدة دون تحديد بنود للصرف ويتم التفاوض على هذا المبلغ وتترك حرية التوزيع على البنود والبرامج والمشاريع للجامعة والكلية وهذه الطريقة قد تتيح مزيدا من الحرية والاستقلالية في تصريف الموازنة وتوزيعها وفق حاجات وأولويات مؤسسة التعليم العالي إلا أنها لا توضح لجهة التمويل المجالات التي سيتم صرف الموازنة عليها منذ البداية (الربيعي، ٢٠٠٨م،:٣١٣-٣١٤). ويتبع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية الميزانية المعتمدة على التفاوض(ميزانية البنود)، وتمر هذه العملية باستلام كل جامعة منشورا من وزارة المالية والاقتصاد الوطني يحتوي على معلومات روتينية تذكر الجامعات بتاريخ إرسال طلب الميزانية بالإضافة إلى بعض التقديرات والمعلومات الأخرى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبعد وصول هذا المنشور تقوم كل جامعة بإعداد طلب الميزانية، وهذا الطلب عادة يرسل إلى مجالس الجامعات لإبداء الملاحظات والتوصيات ومن ثم يتم إقراره وإرساله إلى وزير التعلم العالي لاعتماده، بعد هذا يرسل الطلب إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ثم يتوجه أعضاء من كل جامعة لمقابلة أعضاء الوزارة المختصين بهذا القطاع لمناقشة طلب الميزانية والتفاوض على بنودها ومن ثم يتم بعد ذلك اعتماد الميزانية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني(عصفور،٢٠٠٨م،:٧٦- ١٠٧).

أسس ومحددات التمويل التعليم العالي في المملكة:

١. مجانية التعليم:

تشير المادة (٢٣٣) من وثيقة سياسة التعليم في المملكة إلى أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض الدولة رسوما دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم. وتوفر الدولة التعليم العالي من خلال الجامعات والكليات في مختلف التخصصات (وزارة المعارف، ١٣٩٠هـ، :٢٣٢). وهذا يوضح أن التعليم العام والعالي في المملكة هو تعليم مجاني يمنح للجميع دون مقابل، فلا يتعين على الطلاب دفع رسوم دراسية مقابل الخدمة التعليمية التي يتلقونها في مؤسسات التعليم بمختلف أنواعها،وذلك إدراكا من الدولة بأهمية التعليم للجميع من ناحية، وحث أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم في مختلف أنواع التعليم المتاحة من ناحية أخرى، وليس ذلك فحسب بل تمنح الدولة مكافآت مالية لطلاب التعليم العالي لتشجيعهم على الالتحاق بالجامعات والمعاهد والكليات المختلفة.

٢. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

ويقصد بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، أتاحه فرصة للتعليم لكل فرد بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته ودرجة استعداده إلى أطول مدة ممكنة، كما تعنى توفير فرص التعليم لكل فرد راغبا في مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن بغض النظر عن موقفه الاجتماعي أو الجغرافي، أو عمره (البحيري، وأخرون،٢٠٠٨م،:٧٥). وقد نصت سياسة التعليم في المملكة في مادتها الثامنة على ذلك، حيث ورد فيها" فرص النمو مهيأة أمام الطالب للمساهمة في تنمية المجتمع الذي يعيش فيه، ومن ثم الإفادة من هذه التنمية التي شارك فيها"، وعن حق الفتاة في التعليم تقول السياسة التعليمية" تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها، ويعدها لمهمتها في الحياة على أن يتم هذا بحشمة ووقار، وفي ضوء شريعة الإسلام، فإن النساء شقائق الرجال"(الحقيل،١٩٩٤م،:٧٤).

٣. النظرة إلى التعليم على أنه استثمار:

أصبح الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعا من الاستثمار تظهر آثاره في زيادة مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع، وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية ، ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي أدى إلى تغير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم، وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته وبناء ملكاته الفكرية، وأداة لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع(البحيري ، وآخرون، ٢٠٠٨م : ٧٥- ٧٦).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولهذا اهتمت المملكة بالتعليم وضرورة نشره، ورصدت له الموارد المالية لتنفيذ برامجه على مختلف المستويات والمراحل، حيث نصت سياسة التعليم في المملكة في المادتين (٢٢٩) و(٢٣٠) على أهمية الاستثمار في التعليم " تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية"،" تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة"(الخضير،١٤١٩هـ،:٢٦٢).

تجارب عربية وعالمية في تمويل التعليم العالي:

١. تجربة دول الخليج العربي:

التزمت دول الخليج العربية قاطبة ولفترة طويلة من الزمن بتوفير التمويل اللازم لمؤسسات التعليم العالي، إيمانا من حكوماتها بأهمية التعليم ودوره الريادي في دفع حركة التطوير والتنمية، والتي بدأت متأخرة مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث شيدت في هذه الدول الجامعات والكليات الحكومية لاستيعاب الطلاب من مخرجات المدارس، إضافة إلى ذلك فتح الباب أمام الراغبين لاستكمال دراستهم في البلدان العربية والأجنبية على حساب هذه الدول.

وبدخول القرن ٢١ طرأت متغيرات سياسية واقتصادية وتكنولوجية على الساحة الدولية أضفت بظلالها على دول منطقة الخليج العربية،وبذلك أصبحت مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية تعاني من بعض المشكلات ربما تعود في معظمها إلى ظاهرة التوسع فيها، وضخامة الأعباء الملقاة عليها وعدم قدرة أنظمتها على تحقيق التوافق بين أهدافها والإمكانات المتاحة لها ومتغيرات العصر واتجاهاته(الشرم،٢٠٠٠م،:٣٤).

ويوضح (العتيبي،٢٠٠٤م) الوضع في هذه الدول من ناحية التزاماتها في تمويل التعليم العالي في قوله: أن حكومات دول الخليج العربي مع وجود الوفرة المالية في ميزانيتها في السابق، كانت تتحمل كامل الصرف على مشروعاتها ومؤسساتها وفي مقدمتها التعليم بشقيه(العام والعالي) وذلك من مبدأ مجانية التعليم وإتاحته للجميع، ولكن بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المنطقة ومن أهمها: التقلبات الاقتصادية وفي مقدمتها انخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها، والحروب(حرب الخليج)،والنمو السكاني السريع وزيادة أعداد من هم في عم الدراسة وبالتالي وصل عدد خريجي المرحلة الثانوية أرقاما أصبحت معها الحكومات الخليجية وميزانيات دولها غير قادرة على تلبية جميع متطلبات الصرف على مؤسساتها الاجتماعية ومنها التعليم العالي:٤١.

ويلاحظ أن جل مؤسسات التعليم العالي الحكومي في دول الخليج العربية تعتمد كليا على التمويل الحكومي المباشر ما عدا مساهمة بسيطة تتمكن بعض الجامعات الحصول عليها عن طريق المشاركة في الخدمات البحثية، أو عن طريق الحصول على بعض الأجهزة والمعدات من بعض الشركات المرموقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي السنوات الأخيرة فتحت دول الخليج المجال للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي وسمحت للمؤسسات والجامعات الأجنبية بالمشاركة في التعليم العالي من خلال فتح فروع أو تقديم برامج مستقلة أو عن طريق الشراكة مع جهات محلية، وانتشرت الجامعات والكليات الخاصة بإعداد كبيرة في معظم هذه الدول بحيث أصبحت تفوق أعداد مؤسسات التعليم العالي الحكومية في بعضها، وهناك جهود لإيجاد مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي في هذه الدول يمكن إيجازها في الآتي:

- تقديم خدمات واستشارات ودورات متقدمة من خلال مراكز خدمة المجتمع.
- الحصول على بعض المنح الدراسية من بعض الشركات.
- الاستفادة من التبرعات الخيرية والكراسي الأكاديمية.
- استحداث برامج برسوم للتعليم المسائي والتعليم الموازي وبرامج للدراسات العليا.
- إنشاء صناديق لدعم التعليم العالي(كما هو في المملكة العربية السعودية).
- الحصول على تمويل للبحوث والمشاريع العلمية.

إلا أنه يتبين بعد التدقيق في هذه الموارد أنها ما زالت دون الطموح الذي ينبغي أن تصل إليه الجامعات والكليات الخليجية، وعلى الدول بذل مزيد من الجهد والعمل على وضع خطط مدروسة لإيجاد مصادر ثابتة تسهم في تمويل التعليم العالي في المستقبل.

فالارتفاع المتصاعد لتكاليف الإنفاق على التعليم في الدول الأعضاء واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها التنمية في المستقبل،هذا بالإضافة إلى المشكلات التي تعترض جهود الدول لتأمين مطالب التوسع الكمي في التعليم والناتج عن الزيادة الطبيعية في السكان، ومن المحتمل أن نتشا مشكلات لا تقل حدة عنها بالنسبة لقدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات التعليم من لتطوير النوعي، ومن هنا يلزم النظر في ترشيد تمويل التعليم عن طريق رفع الكفاية النوعية للعملية التعليمية ومجابهة أسباب الهدر فيها من جهة، وتنويع مصادر التمويل لمواجهة مطالب تجديد التعليم وتطويره من جهة أخرى.

وتعمل دول الخليج العربية على تعضيد العمل المشترك من خلال التخطيط ورسم السياسات المعنية بالتنمية في مختلف المجالات والقطاعات ووضعت هذه الدول إستراتيجية التنمية الشاملة البعيدة المدى لدول مجلس التعاون(٢٠٠٥-٢٠٠٠) التي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة (شعبان ١٤١٩هـ ديسمبر ١٩٩٩م) وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق مسيرة تنموية مستدامة ومتكاملة لدول المجلس في كل المجالات غايتها الارتقاء المتواصل بنوعية الحياة فيها، بحيث تلبي احتياجات التنمية في كل دولة، وتعمق التنسيق بين أنشطة خطط التنمية الوطنية في الدول كلها حتى تكون أكث قدرة على التكيف مع مستجدات المرحلة القادمة ومواجهة التحديات المستقبلية (الربيعي، ٢٠٠٨م،:٣٣٦.٣٣٣).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢. تجربة المملكة الأردنية الهاشمية:

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية توسعا كبيرا في التعليم العالي من حيث عدد المؤسسات، وتزايد أعداد الطلاب حيث بلغ عدد الجامعات في عام ٢٠٠٣م عشرين جامعة منها ثمان جامعات حكومية، واثنتا عشرة جامعة خاصة،وبلغ عدد الطلاب المسجلين في هذه الجامعات في نفس العام(١٢٣,٨٨٠) طالبا وطالبة، إضافة إلى الجامعات هناك خمسون كلية مجتمع ومعهد(العدوان، وآخرون،٢٠٠٥م،: ٧٠)(العتيبي،٢٠٠٤م،:٥٥).

ويتم تمويل التعليم العالي الحكومي في الأردن من ستة مصادر أساسية:

- الضرائب والرسوم الجمركية.
- الاستثمارات.
- الرسوم الدراسية.
- التبرعات والهبات.
- الدعم الحكومي.
- القروض الطلابية.

تعتمد الجامعات الحكومية بشكل رئيسي في التمويل على الرسوم الدراسية والدعم الحكومي، وبالنظر إلى إحصائيات عام ٢٠٠٣م، يلاحظ أن الرسوم الدراسية قد ساهمت بمبلغ وقدره(١٢٣,٧٥٨, ٠٧٩) دينار وبنسبة ٥٤,٧٪ بينما ساهم الدعم الحكومي بمبلغ وقدره (٧٠,١٤٩, ٥٢٠) دينارا أي ما نسبته ٣١٪ وساهمت المصادر الأخرى بمبلغ(٣٢,٥٠٠, ١٠١) دينار ويشكل نسبة ١٤,٣٥٪ من إجمالي النفقات، وتشير الموازنة العامة لعام ٢٠٠٤م أن نسبة ما أنفقته الحكومة على التعليم المدرسي يشكل ٧٧,١٪ وكان نصيب التعليم العالي ودعم الجامعات ٢٢,٩٪ (العدوان، وآخرين،٢٠٠٥م،:٣٦).

تقدم الجامعات الحكومية ثلاثة برامج رئيسة: البرنامج العادي ويدرس فيه الطلاب النظاميون في الفترة الصباحية، وبرنامج الدراسات العليا ويشمل دراسات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، والبرنامج الخاص (المسائي) وينقسم إلى ثلاثة فروع:

١- **البرنامج الموازي:** ويقدم للطلاب الذين انهوا دراستهم الثانوية داخل الأردن.

٢- **البرنامج الدولي:** ويقدم للطلاب غير الأردنيين والطلاب الأردنيين الذين أكملوا دراستهم خارج الأردن، أو الذين حصلوا على شهادات دولية في مستوى المرحلة الثانوية.

٣- **برامج التجسير:** وصممت هذه البرامج خصيصا للطلاب الذين أتموا بنجاح فصلين على الأقل في أي مؤسسة معترف بها في التعليم العالي.

وتعاني الجامعات الحكومية في الأردن من بعض المشكلات من أهمها:

- الجامعات لا تتحكم في تحديد الرسوم الجامعية.
- عدم تحكم الجامعات الحكومية في تحديد أعداد الطلاب المقبولين في كل عام وغياب معايير واضحة لهذه الأعداد يجعل من الصعب عليها التعامل مع الكثير من القضايا ومنها تحديد التمويل الكاف لتغطية النفقات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تفاوت قيمة الدعم الحكومي من سنة لأخر أدى إلى صعوبة وجود خطة تمويلية واضحة.
- عدم الوضوح ي علاقة الجامعات في الحصول على الدعم الحكومي حيث يتطلب الأمر التعامل مع ثلاث جهات، تشمل وزارة التعليم العالي،و وزارة المالية، ودائرة الموازنة العامة(الربيعي،٢٠٠٨م،:٣٤٤).

٣- تجربة المملكة المتحدة(بريطانيا):

تضرب بعض الجامعات الإنجليزية بجذورها في التاريخ، وتعد من أقدم وأعرق الجامعات في العالم، وتعود بداياتها إلى القرن الثالث عشر الميلادي وهذه اللبنة للتعليم الجامعي المبكر أكسبته سمعة علمية عالمية، وجعلته يتطور باستمرار وفق متطلبات العصر، بل وأكسبته مرجعية للجامعات في العالم. وفي نهاية عام ١٩٦٧م وصل عدد الجامعات البريطانية إلى ٤٢جامعة،وقفز العدد إلى٥٦ في عام ١٩٩١م، علاوة على ٣٣ كلية متعددة التقنية، و٤٩ كلية جامعية(الحربي،١٤٢٨هـ،:٦- ٧).

تمويل التعليم العالي في بريطانيا:

تأسست بعض الجامعات الحديثة التي أعقبت الجامعتين العريقتين أكسفورد وكمبردج بالتبرعات الفردية، ثم توحدت جهود المجتمع من أجل دعم استمراريتها وتقوية لبناتها، وقد أحدثت هذه الجامعات تغييراً جذريا في بنية التعليم الجامعي بإنجلترا، ثم تداعت حركة التغيير والتطور مع نشأة الجامعات اللاحقة التي لم تتقيد بالتوزيع التقليدي للكليات، وكانت الجامعات في السابق وحتى العقود الأخيرة تعتمد في تمويلها على مصادر خاصة ومتنوعة كالأوقاف والمنح والهبات، واستمر هذا التمويل الخاص إلى أن أنشئت لجنة المنح الجامعية. ويقوم مجلس تمويل الجامعات بحصر الاحتياجات الكلية للجامعات البريطانية ويتفاوض مع الحكومة المركزية حول تقديم منح لكل جامعة،وبناء على توصية المجلس توزع الأموال بين الجامعات، التي تعتبر مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة ماليا بشكل غير مباشر من قبل الحكومة،وتعتمد الجامعات على عنصرين أساسين للتمويل، هما:

- المصادر العامة، وتتضمن: منح الحكومة، المعدات والأثاث، الرسوم الدراسية،السكن والتغذية.
- المصادر الخاصة، وتتضمن: الأبحاث،العقود،الهبات الخيرية،الصناعات البريطانية،العقود(عون،١٤٢١،:١٥٣) .

وفي عام ١٩٨٨ أنشئ مجلسان: مجلس تمويل الجامعات، ومجلس تمويل الكليات التقنية، ثم أوجدت الحكومة مصادر إضافية لتمويل الجامعات عبر مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا، وبالرغم من أن الحكومة تدعم الجامعات من الرصيد العام، إلا أنها لا تعد جزءا من النظام العام للتعليم، بل هي مؤسسات مستقلة أنشئت بموجب مرسوم ملكي www.bab.com/articles

وتصرف الحكومة البريطانية على التعليم أكثر من سبعة بلايين جنية إسترليني كما بلغت ميزانية البحث العلمي التي وزعت على الجامعات في عام ١٩٩٥م وحده حوالي ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني، وهي عبارة عن مساهمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحكومة المباشرة في هذا المجال، ويعتمد توزيع ميزانية البحث العلمي على القدرة الإنتاجية على البحث كيفا وكما، وذلك بالنسبة لكل الجامعات والمؤسسات التي تتقدم لهذه المساهمة.كما يعتمد مقدار مساهمة الحكومة في ميزانيات الجامعات على عدد الطلاب البريطانيين وطلاب دول السوق الأوروبية.

وفي هذا الإطار فإن للجامعات مصادر إضافية أخرى تشمل الرسوم الدراسية للطلاب الأجانب وعقودها مع الشركات، بجانب رسوم الخدمات التي تقدمها للمجتمع.

ومن المعلوم أن الجامعاتٍ البريطانية حريصة دائماً على سمعتها الأكاديمية، ولا تفتأ تبذل جهوداً كبيرة للمحافظة على مكانتها وموقعها في قوائم التصنيف الأكاديمي والبحثي، ولذلكٍ فهي تتنافس في المجالات العلمية والإدارية والخدمية، وتخطط دائما لاستغلال مواردها المالية وإمكاناتها المادية والبشرية، ومع ذلك، فهي حريصة على ترشيد نفقاتها دون إحداث تأثير سالب على مستواها العلمي، ونشاطها البحثي التطبيقي، أو بضعف قدرتها التدريسية. www.bab.com/articles

النموذج البريطاني في تمويل التعليم العالي:

خلال سنوات طويلة من الدعم الحكومي التقليدي للتعليم العالي لم يكن هذا النوع من التمويل كافيا للاستجابة للمطالب المتزايدة على التعليم العالي،فضلا عن كونه أقل من أن يستثمر بشكل مناسب في تطوير الجانب النوعي للتعليم العالي.

وظلت المملكة المتحدة لسنوات طويلة تبحث عن آلية لتتمكن من تجاوز الإخفاقات والمصاعب المقترنة بتمويل التعليم العالي لديها. وفي عام ١٩٩٢م صدر مرسوم عن وزارة التربية البريطانية بشأن التعليم العالي كان له أثره البالغ على إعادة تشكيل نظام التعليم العالي في انجلترا. وتضمن هذا المرسوم قرارا بإنشاء مجلس التمويل للتعليم العالي.

الأهداف الرئيسة لإنشاء مجلس تمويل للتعليم العالي ببريطانيا:

- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الطلب المتزايد على التعليم العالي.
- رفع مستوى الكفاءة النوعية للتعليم العالي.
- زيادة فرص الشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى في كل ما يتعلق بالخدمات التي يوفرها التعليم العالي.
- تطوير سبل الإنفاق على التعليم العالي.
- تشجيع التنوع في أنماط التعليم العالي.
- ضمان حسن استثمار المال العام.
- ضمان الجودة النوعية ضمان النوعية للمؤسسات التعليمية التي يقوم المجلس بتمويلها.
- تشجيع الجامعات لتعديل مساراتها نحو الوجهة الصحيحة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصادر الحكومية الرئيسة لتمويل مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا:

- رسوم سلطات التعليم المحلي، وتشكل نسبة (١٢٪) .
- منحة مجلس تمويل التعليم التكميلي، وتشكل نسبة (٥٪) .
- اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي، وتشكل نسبة (٤٢٪) .
- مجالس البحوث، وتشكل نسبة (٥٪) .
- مصروفات حكومية أخرى ، وتشكل نسبة (٦,٥٪) .

المصادر الرئيسة الأخرى لتمويل مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا:

- الرسوم الخارجية، وتشكل نسبة (٤,٥٪) .
- الإقامة والتموين، وتشكل نسبة (٦,٥٪) .
- المنظمات الخيرية بالمملكة المتحدة، وتشكل نسبة (٣,٥٪) .
- مصادر الدخل الأخرى، وتشكل نسبة (١٩٪)(الخطيب، ٢٠٠٢،:٢٠١- ٢٠٣).

ويلاحظ أن اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي تشكل الجزء الأكبر من مصادر التمويل الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي،وهو ما يؤكد الدور الهام الذي يقوم به المجلس لتوفير الاحتياجات المالية الداعمة لميزانية التعليم العالي في المملكة المتحدة.

- **الرسوم الدراسية**:

تمثل الرسوم الدراسية مصدرا رئيسا للتمويل العام، وتقدم وزارة التعليم والتوظيف لسلطات التعليم المحلية الأموال اللازمة لتغطية الرسوم الدراسية،وذلك بتسديد مدفوعات رسوم الدراسة للجامعات والكليات مباشرة.

الاعتمادات المالية المخصصة للتدريس والبحوث:

يخصص مجلس تمويل التعليم العالي في انجلترا اعتمادات مالية لكل جامعة أو كلية لدعم أنشطة التدريس والبحوث والأنشطة الأخرى ذات الصلة، ويتم توفير هذه الأموال على صورة منحة إجمالية، وللمؤسسات التعليمية حرية توزيع المنحة داخليا حسبما تراه مناسبا، طالما أن هذه الأموال تستخدم في الأغراض التي قدمت من أجلها.

وعند توزيع الأموال على أنشطة التدريس والبحوث يهدف المجلس إلى:

- الحفاظ على تنويع وزيادة الفرص المتاحة.
- التشجيع على كفاءة استخدام التمويل العام.
- الحفاظ على الجودة والارتقاء بها.
- ضمان استقرار التمويل من عام لآخر.

ويقرر المجلس في شهر يناير من كل عام المبلغ الإجمالي المراد توزيعه لغرض التدريس من أصل المبلغ الكلي المعلن من قبل وزير الدولة، ويتم تقسيم المبلغ إلى تمويل مركزي، وهو الجزء الذي يخصص للتدريس من المبالغ المرحلة من العام الحالي إلى العام الذي يليه؛ وتمويل هامشي والذي يقصد به استيعاب أعداد إضافية من الطلاب وتطوير البنية الأساسية (الخطيب ،٢٠٠٢ ،:٢٠٤، ٢٠٨).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تحسين جودة التعليم العالي :

يتحمل المجلس واجب قانوني يلزمه بضمان تقييم جودة التعليم العالي في كل المؤسسات التي يمولها، والتحقق من ذلك من خلال برنامج تقويم يعتمد على المواد الدراسية المقدمة، ويتضمن القيام بزيارات إلى تلك المؤسسات، وعندما يثبت أن الجودة غير مرضية في مؤسسة ما يتم إمهالها ١٢ شهرا لعلاج أوضاعها، وفي حال عدم تحقق ذلك يتم سحب التمويل المركزي والمقاعد المخصصة للطلاب (الحربي،١٤٢٨هـ ،ص ٢٤).

الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث :

يلتزم المجلس بتشجيع التميز في مجال الأبحاث، ويقوم بتوزيع معظم اعتماداته المالية الخاصة بذلك على أساس انتقائي على مؤسسات التعليم العالي التي برهنت على قوتها في المجال البحثي وفقا للمقاييس المحلية والدولية. وقد بلغ حجم التمويل المقدم للبحوث من مجلس تمويل التعليم العالي ٦٣٨ مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٩٦- ١٩٩٧م، حيث تم توزيعه على المؤسسات التعليمية كالتالي:

- تمويل الأبحاث المتصلة بالجودة .
- تمويل أبحاث التطوير.
- تمويل الأبحاث العامة(الخطيب، ٢٠٠٢،: ٢١٧).

وتتمتع بعض أقسام الجامعات بصلاحيات مالية ضمن ميزانية تحددها الجامعة لدعم أنشطة البحث العلمي، والاشتراك في البرامج العلمية المتخصصة، ومساعدة أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات المحلية أو العالمية، كما تشمل الميزانية المعتمدة للقسم مكافآت للمعيدين ومساعدي الباحثين، وبدلات هيئة التدريس المتفرغين جزئيا للعمل بالجامعة(أبو عمة،١٤٢١،: ٤٥) .

تجربة المملكة المتحدة في تمويل التعليم ببدائل غير حكومية:

من خلال سنوات طويلة من الدعم الحكومي التقليدي للتعليم العالي في الملكة المتحدة، لم يكن هذا النوع من التمويل كافيا للاستجابة للمطالب المتزايدة على التعليم العالي،فضلا عن كونه أقل من أن يستثمر بشكل مناسب في تطوير الجانب النوعي للتعليم العالي. ومن هذا المنطلق لجأت الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص لتحمل تكاليف التعليم والإسهام الجاد في تطويره، وتجويد مخرجاته.وقد بدأت خصخصة التعليم في بريطانيا منذ الثمانينيات الميلادية، واتخذت شكلين أساسين هما:

- يتحمل القطاع الخاص نفقات التعليم التي كان يتحملها القطاع الحكومي، فيشارك أولياء الأمور والشركات الخاصة والمؤسسات الاجتماعية في سداد رسوم الخدمات التعليمية كالكتب، والمراجع، والمباني والتجهيزات،وغيرها من المصاريف.
- تتحمل الدولة نفقات الخدمات التعليمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة، أو المستقلة. فالحكومة هنا تبيع الخدمات التعليمية لأولياء الأمور

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتحصل الرسوم التعليمية منهم نظير التحاق أبنائهم بمدارسها،ومن جهة أخرى تشتري الحكومة الخدمة التعليمية من القطاع الخاص من خلال تقديم العون المباشر وغير المباشر لمؤسساته التعليمية عن طريق المنح وسندات التعليم التي تمول من حصيلة الضرائب(الغامدي،١٤٢٧،:١٤٤) .

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

ينظر للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على أنه محرك أساسي للنمو الاقتصادي، وضمان لتحقيق المكانة الاجتماعية والرفاه للأفراد.

وتوضح المؤشرات التالية حجم التعليم العالي في أمريكا:

- يبلغ إجمالي الإنفاق في عام ٢٠٠٠م على مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة(غير الربحية)٢٣٤ بليون دولار أمريكي، ولا يتضمن التكاليف المصاحبة مثل المنح والمساعدات والمستشفيات التعليمية وغيرها من النفقات والتي بلغ تقديرها في نفس العام ١٨١.٤ بليون دولار أمريكي.
- بلغ إجمالي المستوعبين في التعليم العالي والخاص في العام ٢٠٠٠م (١٥.٣١٢) مليون طالب وطالبة، منهم حوالي ١٣.١٥٥ مليون في المستوى الجامعي،وتشكل الإناث (٥٦٪) من إجمالي المقبولين و(٦٠٪) من إجمالي الطلاب يدرسون بنظام الدوام الكامل.

تم استيعاب وهؤلاء الطلاب في ٤١٩٧ جامعة وكلية تتضمن ١٧١٣ مؤسسة حكومية و٢٤٨٤ مؤسسة خاصة، تم استيعاب حوالي ١٢ مليون في الجامعات والكليات الحكومية والبقية في الجامعات والكليات الخاصة ويبلغ عددهم حوالي ٣.٦ مليون طالب وطالبة، ومن المتوقع أن يزداد حجم التعليم العالي خلال السنوات القادمة لعدد من الأسباب من بينها: زيادة عدد السكان في الفئة العمرية (١٤- ٢٨) التي عادة ما تشكل النسبة الرئيسة من طلاب التعليم العالي، إذ يتوقع أن تصل زيادة هذه الفئة إلى حوالي (١٦٪) وفي المقابل تقل النسبة السكاني في الفئة العمرية المتوسطة نظرا لانخفاض معدل الولادة في الستينيات والسبعينيات، ووفقا لإحصاءات المركز الوطني للإحصاءات التعليمية فإنه يتوقع أن تصل الزيادة في الاستيعاب بين ٢٠٠٢م وحتى ٢٠١٢ إلى ١٥٪ وبذلك يصل عدد المسجلين إلى ١٧.٧ مليون طالب وطالبة.

وتختلف آليات ومصادر تمويل الجامعات والكليات في الولايات المتحدة طبقا لبعض المحددات منها:

- مستوى المؤسسة(جامعة ، كلية جامعية أربع سنوات، كلية متوسطة سنتين).
- نوعية المؤسسة(حكومية، أو خاصة).
- الموقع(إلى أي ولاية تنتمي).

فعلى سبيل المثال معدل الإنفاق على التعليم العالي الخاص في ولاية مايعتمد على عدد من العوامل منها: (مكانة المؤسسة، التنوع الديموغرافي للولاية، المستوى الاقتصادي للعائلات،وفي الجانب الآخر تعتمد المؤسسات الحكومية على التمويل المقدم من الولاية، وسياسات القبول والرسوم الدراسية التي يسهم بها الطالب).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبشكل عام يعتمد تمويل التعليم العالي في أمريكا على المصادر التقليدية الرئيسة الآتية:

- مساهمة حكومة الولاية.
- مساهمة الحكومة المركزية.
- الرسوم الدراسية.
- التبرعات والهبات من الأفراد والمنظمات.

وهناك مصادر أخرى لتمويل الجامعات والكليات تتمثل في البحوث العلمية والخدمات والاستشارات والضرائب الخاصة والخدمات والاستثمارات والخريجين. وطرأت مجموعة من المتغيرات على تمويل التعليم الأمريكي يمكن تلخيصها كما يأتي:

- تحويل العبء الأكبر من تكلفة الدراسة من دافعي الضرائب إلى أولياء الأمور والطلاب من خلال زيادة نسبة الرسوم التي يتحملها الدارس.
- انخفاض نسبة المساهمات من الأفراد والمنظمات الخيرية.
- تقديم المساعدات المباشرة للطلاب كبديل للمساهمات المقدمة للمؤسسات التعليمية.
- التوسع في استخدام التقنيات الإدارية الحديثة بهدف زيادة كفاءة وفاعلية النظام المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.
- الاستمرارية في ارتفاع الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام وفي المؤسسات الخاصة على وجه خاص.

وتوضح تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مركز الصدارة في الإنفاق على التعليم العالي، وتولى اهتماما بتوفير فرص دراسية للطلاب المنحدرين من مستويات اقتصادية واجتماعية منخفضة، في محاولة للنهوض بها، وبالرغم من ذلك إلا أن المجتمع الأمريكي بصفة عامة أقل عدالة في توزيع هذه الفرص ويبدو ذلك واضحا من حيث أن الطلاب المنتمين إلى أسر متعلمة وذات مستويات اقتصادية عالية تتحقق لهم فرص أفضل للتعليم العالي ويكملون دراستهم الجامعية بينما الطلاب من ذوي الأسر الفقيرة أقل حظا من أقرانهم في تكملة الدراسة(الربيعي،٢٠٠٨م،:٣٤٨-٣٥١) (الخضير،١٤١٩هـ،:٢٦٤-٢٦٦).

ثانيا: الدراسات السابقة:

١. دراسة صبيح (٢٠٠٥م) بعنوان: واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته:

هدف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته، وتقديم بعض الحلول للحد من الأزمة التمويلية للجامعات الفلسطينية.

منهج الدراسة، وأداة الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتوزيع استبانه على جميع أعضاء مجالس التعليم الجامعي الفلسطيني، والبالغ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عددهم (٥٢) عضوًا، موزعين على ثلاث جامعات (الأزهر، الأقصى، الإسلامية) وذلك بهدف التعرف على المشاكل التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، وأسبابها، والسياسة التمويلية التي تعتمده الجامعات الفلسطينية.

نتائج الدراسة:

- كشفت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد في تمويلها اعتمادًا كبيرًا على رسوم الطلبة، وأنها تعاني من عجز مالي،سبب لها الكثير من المشاكل في المجالات (الإدارية، الأكاديمية البحث العلمي، الأجهزة والمعدات، خدمة المجتمع).
- وكان مجال ا لبحث العلمي من أكثر المجالات تأثرًا بالأزمة المالية.
- أن أكثر الأسباب مساهمة في إيجاد الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، غياب إستراتيجية تمويلية واضحة تعتمدها الجامعات، وقلة دعم الحكومة للجامعات الفلسطينية، واعتماد الجامعات الفلسطينية على مصادر تمويلية غير ثابتة.

توصيات الدراسة: من اهمها:

- ضرورة تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني.
- ضرورة وضع إستراتيجية تمويلية واضحة الأبعاد من قبل الوزارة،تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي والديني، وإشراك جميع الأطراف المعنية فيه المجتمع بكافة أفراده ومؤسساته،والجامعة والحكومة.
- مراجعة الحكومة لسياستها الضريبية، بحيث تعمل على إعفاء أصحاب التبرعات الخاصة للجامعات من الضريبة.
- العمل على إنشاء صندوق خاص في وزارة التربية والتعليم العالي،لدعم مراكز البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.
- ضرورة إتباع الأسلوب الإنتاجي - مبدأ الجامعة المنتجة.

٢- دراسة سليم(١٤٢٥هـ) بعنوان: مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية:

أهداف الدراسة:

- التعرف على تجارب بعض الدول العربية والأجنبية فيما يتعلق بموضوع تمويل التعليم العالي الأهلي.
- التعرف على واقع تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة من وجهة نظر مجتمع الدراسة.
- معرفة ابرز المعوقات التي تواجه واقع تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة.
- معرفة مرئيات مجتمع الدراسة تجاه المصادر الجديدة والبدائل المقترحة لتمويل التعليم الأهلي بالمملكة.

أداة ومجتمع الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من ٥٥ فرد من المسؤولين والمسؤولات بعملية التمويل بالكليات الأهلية من الذكور والإناث.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نتائج الدراسة: من أهمها:

- حصل مصدر التمويل القائم على التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة على متوسط مرتفع، وهذا يشير إلى أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة.
- بينما حصل مصدر التمويل القائم على الرسوم المحصلة من الطلاب على متوسط مرتفع يدلل أيضا إلى أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة.
- وحصل مصدر التمويل المستند على الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة على متوسط مرتفع يدلل أيضا إلى أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة.
- وحصل مصدر التمويل القائم على ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها على متوسط مرتفع يدلل أيضا إلى أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة.
- وحصل مصدر التمويل القائم على الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية على متوسط يميل إلى الانخفاض وهذا يدل على الأهمية المتوسطة لهذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة.

توصيات الدراسة: من أهمها:

- تخفيف العبء على ميزانية الدولة من تمويل التعليم العالي الأهلي.
- الاستفادة من التجارب العربية والعالمية في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي.
- العمل على تطوير أنظمة الجامعات الأهلية لتستوعب المستجدات في مصادر التمويل.

٣. دراسة أبو كليله(٢٠٠١) بعنوان: الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية عوامله واتجاهاته المستقبلية:

أهداف الدراسة:

- الكشف عن العوامل المسئولة عن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بالمملكة.
- التعرف على مدى اختلاف هذه العوامل بين الطلاب والطالبات.
- التعرف على اتجاهات الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بالمملكة مستقبلا.
- اقتراح التدابير والضمانات لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في المستقبل.

أداة الدراسة ومجتمع الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في استمارة استطلاع رأي تتضمن بيانات عامة عن عينة البحث، والعوامل التي تدفع الطلبة للالتحاق بالتعليم الجامعي، ووزعت الاستمارة على عينة عشوائية من طلاب وطالبات جامعة الملك فيصل بالإحساء قوامها ٢٠٠ طالب وطالبة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نتائج الدراسة:

- بالنسبة للعوامل التي تدفع الطلبة للالتحاق بالتعليم الجامعي هي: الحصول على وظيفة، يليها تحقيق مركز اجتماعي أفضل، ويليها رفع المستوى المعرفي والثقافي ثم الحصول على شهادة عليا، ويليها الدراسة لذاتها، ثم رفع المستوى الاقتصادي، ثم مواصلة الدراسات العليا ثم استجابة لرغبة الأسرة يليها التغلب على وقت الفراغ ثم الحصول على المكافأة الشهرية.
- بالنسبة للعوامل التي تدفع الطلبة للالتحاق بالتعليم الجامعي هي رفع المستوى المعرفي والثقافي، ويليها الدراسة لذاتها، ثم تحقيق مركز اجتماعي أفضل ثم يليها الحصول على شهادة عليا ثم الحصول على الوظيفة يليها رفع المستوى الاقتصادي ثم التغلب على وقت الفراغ يليها استجابة لرغبة الأسرة يليها مواصلة الدراسات العليا ثم الحصول على المكافأة.

مقترحات الدراسة:

- نظرا لأن الدراسة تحددت في جامعة الملك فيصل بالإحساء ولتعميم نتائج هذه الدراسة، فإن الأمر يحتاج إلى دراسات مماثلة في جامعات أخرى، أو إلى دراسة شاملة على جامعات المملكة.
- نظرا لتأثر الطلب الاجتماعي على التعليم بالزيادة السكانية، تقترح الدراسة الحالية دراسة حركة السكان وتوزيعاتهم لمعرفة ارتباطها مستقبلا بأنواع التعليم ومستوياته المختلفة، ومنها المستوى الجامعي.

تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في المملكة في ظل زيادة الطلب الاجتماعي:

وجهت الدولة بالمملكة الجامعات إلى ضرورة تنويع مصادر تمويلها وأصدرت في ذلك بعض الأنظمة منها:

ويأتي صدور الأنظمة الصادرة من مجلس التعليم العالي في الوقت المناسب لدفع وإبراز ما يمكن أن تقدمه الجامعات للمجتمع. فقد نصت المادة (٥٣) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات على ما يأتي:

تتكون إيرادات كل جامعة من :

- الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة.
- التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف.
- ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها.
- أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية للآخرين.

كما تنص المادة (٥٤) من النظام على ما يلي:

- للجامعة القيام بدراسات أو خدمات علمية لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية، وتدرج عائدات هذه الدراسات والخدمات في حساب مستقل تصرف في الأغراض التي يحددها، ويضع قواعدها مجلس التعليم العالي.
- لمجلس الجامعة قبول التبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف الخاصة بالجامعة، كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط، أو المخصصة لأغراض معينة، إذا كانت الشروط، أو الأغراض تتفق مع رسالة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجامعة،وتدرج هذه التبرعات في حساب مستقل وتصرف في الأغراض المخصصة لها، وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس التعليم العالي.

وصدر مؤخراً قرار مجلس التعليم العالي رقم (٢/٦) في ١٤١٦/٦/١١هـ والخاص باللائحة المنظمة للشؤون المالية والتي تنظم عملية أخذ مقابل مادي نظير الخدمات التي تقدمها الجامعات. وقد جاءت هذه اللائحة مجسدة لتطلعات الجامعات لتتبنى دورا أكبر في التفاعل مع المجتمع والمشاركة الفعلية في البناء واستثمار الإمكانات المتاحة بها لخدمته ، كما أوجدت في الوقت نفسه فرصا جديدة للقطاعات التنموية سواء كانت حكومية أو خاصة للاستفادة من المعرفة والخبرة المميزة المتوافرة بالجامعات في مجالات عديدة مثل البحوث ، والاستشارات والتدريب . ولقد وضحت المادة (٤٧) من اللائحة المنظمة للشؤون المالية أغراض وقواعد الصرف من عائدات قيام الجامعة بالبحوث والدراسات والخدمات العلمية.

إن الجامعات السعودية قادرة ومؤهلة لتقديم الخبرة المتخصصة التي يحتاج إليها القطاع الحكومي والخاص بشكل يفوق تلك التي يتم استقطابها من خارج البلاد. حيث يجيز النظام الجديد للجامعات أن تكون من إيراداتها إلى جانب الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة ، الأموال التي تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية للآخرين ، وريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها إضافة إلى التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف . فقد وضحت المادة (٤٨) من اللائحة المنظمة للشؤون المالية قواعد قبول التبرعات، والمنح ، والوصايا، والأوقاف الخاصة بالجامعة،والتصرف فيها.

وعليه يمكن للجامعات السعودية أن تسخر مواردها في خدمة القطاع الحكومي والخاص وتعمل في الوقت ذاته على تنمية مواردها المالية ، مستخدمة في ذلك الوسائل التي قننها نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الجديدة واللائحة المنظمة للشؤون المالية. حيث تشير الدلائل يوما بعد يوم إلى الأهمية التي تمثلها عملية تنويع مصادر تمويل الجامعات على اعتبار أن الاتجاهات الحديثة تشير إلى أهمية أن يكون للجامعات مصادر تمويل خاصة بها وألا تعتمد فقط على الميزانيات المرصودة لها من قبل الدولة حيث من شأن ذلك أن تعتبر في نفس الوقت دليلا على مدى قدرتها على النمو والتوسع المطردين في المستقبل اعتمادا على قدراتها الذاتية (صوفي،١٤١٨هـ،:١٦- ١٨).

إلا أن تنويع مصادر تمويل التعليم العالي لزيادة ميزانيات الجامعات والكليات ليس الحل الجذري والوحيد لمشكلة زيادة الطلب الاجتماعي، ولكن يمكن اعتباره وسيلة لقبول نسبة معقولة من الطلاب المؤهلين والقادرين على مواصلة الدراسة في الجامعات، ووسيلة لتحسين نوعية التعليم العالي حتى لا يأتي الكم على حساب الكيف، فالمملكة نتيجة لزيادة عدد الطلاب المتدفقين سنويا على التعليم العالي أنشأت العديد من الجامعات الجديدة حتى بلغ عدد الجامعات في المملكة ٢١ جامعة حكومية، ورصدت لها الميزانيات الضخمة، وهذا بدوره سيشكل ضغطا وعبئا على ميزانية الدولة، مما يستدعي التفكير في مصادر بديلة للتمويل بدلا من الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبناء على ما سبق سنضع تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في المملكة في ظل زيادة الطلب الاجتماعي:

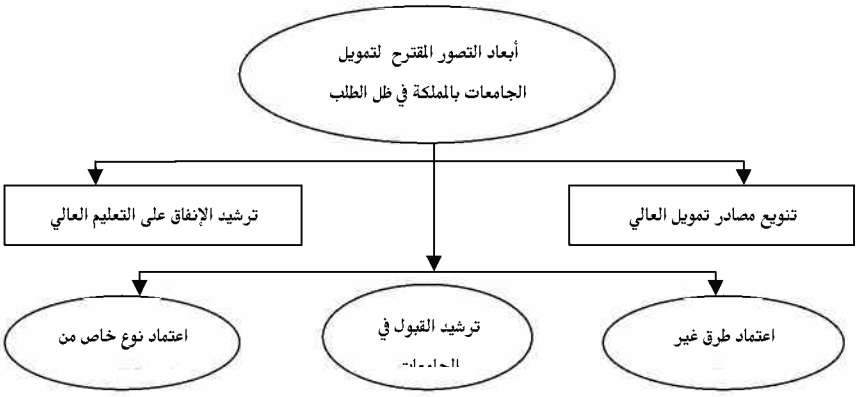

*** البعد الأول : تنويع مصادر تمويل التعليم العالي:**

١. الأوقاف:

يذكر(المبعوث،١٤٢١): أن الوقف هو من أهم مصادر التعليم العالي،وذلك لأنه يسهم في زيادة مداخيل المؤسسات التربوية،ويستقطب الكثير من الخيرين من أبناء الأمة،مما يحتم على المؤسسات التربوية العمل على توضيح مجالات تمويل التعليم العالي للمستثمرين في هذا المجال: ١٨٧.

تعتبر إيرادات الأوقاف مصدراً هاماً من مصادر الموارد الذاتية للعديد من الجامعات في دول العالم. وهناك العديد من الجامعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على أوقافها في تمويل أنشطتها، وتتضمن الأوقاف كافة الهبات والتبرعات التي أوقفت للجامعة وتشمل الأموال والأسهم والعقارات، وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي ١١٪ من العقارات الموجودة في الولايات المتحدة تمتلكها مؤسسات غير هادفة للربح، وتشمل المؤسسات الدينية والجامعات والمستشفيات.

ويبين الجدول رقم (٤) قائمة بالعشرة جامعات (في الولايات المتحدة) التي لديها أكبر قيمة للأوقاف عام ١٩٩٢م.

اسم الجامعة		قيمة الأوقاف (مليون دولار)
١- جامعة هارفارد	Harvard U.	٥,١١٨
٢- جامعة تكساس	Texas, U. Of	٣,٦٥٥
٣- جامعة برنستون	Princeton U.	٣,٠٠٣
٤- جامعة ييل	Yale U.	٢,٨٣٣
٥- جامعة ستانفورد	Stanford U.	٢,٤٢٨
٦- جامعة كولومبيا	Colombia U.	١,٦٨٣
٧- جامعة إموري	Emory U.	١,٦٥٨
٨- معهد ماستشوتس للتكنولوجيا	MIT	١,٥٨٩
٩- جامعة واشنطن	Washington U.	١,٥٣٣
١٠- جامعة تكساس	Texas A & M	١,٤٨٣

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعله من المهم أن تبدأ الجامعاتٍ السعودية بتنمية مواردها عن طريق قبول التبرعات والهبات لتصبح جزءا من ممتلكات الجامعة والتي تدار وتستثمر وتساهم في تطوير موارد ذاتية للجامعات السعودية، ويمكن للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية أن تساهم بشكل فعال في هذا المجال كما هو الحال في كثير من دول العالم .وتقديم الأوقاف لدور العلم ليس شيئا جديدا في مجتمعنا المسلم، وما تحتاجه الجامعات السعودية هو استنباط الآليات اللازمة لأن تعمل بشكل طبيعي دون ما حاجة إلى الاعتماد المتزايد على مخصصات ميزانية الدولة، ولعله من المناسب في الوقت الحاضر أن تبدأ الجامعات السعودية في إنشاء إدارات جديدة لاستقبال الأوقاف ولإدارتها بما يحقق أهداف المتبرعين وأهداف الجامعات السعودية(صوفي،١٤١٨هـ،:١٩-٢٢).

٢. التبرعات والمنح:

تعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التي تتلقى التبرعات باعتبارها من المؤسسات غير الهادفة للربح، ويمكن أن تكون المنح والهدايا مشروطة من المانح (مثلا للمباني أو لأوقاف الجامعة أو لأغراض أخرى محددة) أو تكون غير مشروطة، كما يمكن أن تكون لأغراض رأسمالية ، أو لأغراض جارية وتدخل التبرعات غير المشروطة للأغراض الجارية ضمن إيرادات الجامعة أو الكلية عند استلامها. فعلى الجامعات السعودية أن تبحث سبل تشجيع التبرعات والهبات من المؤسسات الاقتصادية السعودية من خلال حملات جمع التبرعات. إذ تعتبر حملات جمع التبرعات المتعارف عليها في الجامعات الأمريكية أحد المصادر الهامة المستخدمة في تمويل العديد من الجامعات الأمريكية. ويمكن للجامعات السعودية الاستفادة من هذه التجربة ودراسة إمكانية تطبيق حملات مماثلة تتلاءم مع البيئة السعودية (صوفي،١٤١٨هـ،:٢٣- ٢٥).

ويمكن عرض عدد من الصيغ التي من شأنها العمل على تنمية موارد الجامعات عن طريق التبرعات(صائغ، ١٩٨٧،: ١٠):

- التركيز على الجوانب المعنوية التي تدفع الآخرين على التبرع ومنها إنشاء المقاعد الأكاديمية بأسماء من يمولها، وكذلك إطلاق أسماء المتبرعين على الأماكن التي تبرعوا بها.
- تعريف المجتمع بحاجة الجامعة لدعمهم.
- توجيه الشكر للمتبرعين وابتكار بعض الوسائل لذلك من أوسمة وشهادات شكر.
- إنشاء صناديق للتبرعات تلبي حاجات المتبرعين.
- الإعلان عن المشاريع أو البرامج التي تحتاج للتبرع.
- توجيه الدعوة لأصحاب رؤوس الأموال لحضور مناسبات الجامعة.
- تعريف المجتمع بأن التبرع لمؤسسات التعليم هو من مجالات الخير والإحسان التي يثاب فاعله.
- القيام بحملات لجمع التبرعات لصالح الجامعة ومشروعاتها.
- التواصل مع الخريجين وإنشاء إدارة أو رابطة تعنى بتوثيق العلاقة بين الخريجين والجامعة.
- عرض الجامعة لبعض المشاريع باعتبارها مشاريع وقفية تحتاج المساهمة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣. الإيرادات الناتجة عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية:

تعتبر الإيرادات الناتجة من مشاريع الأبحاث أو الخدمات العلمية مصدرا هاما من مصادر تمويل الجامعات في دول العالم، وهناك العديد من الجامعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على إيراداتها الناتجة من مشاريع الأبحاث في تمويل أنشطتها، فقد بلغ الدخل من الأبحاث المدعومة بجامعة هارفارد حوالي ٣٢٤ مليون دولار (أي ٢٥٪ من إجمالي الدخل) في عام ١٩٩٣م.

ولقد خطت بعض الجامعات السعودية، كجامعة الملك فهد للبترول والمعادن خطوات طيبه في مجال تسويق خدماتها البحثية، ولعله من المهم أن تستمر الجامعات السعودية في البحث عن آليات لتفعيل مراكز أبحاثها وتنمية إيرادات ذاتية لهذه المراكز. فالجامعات السعودية قادرة على الإسهام بفعالية في تسخير مراكز البحوث بها لأغراض تطوير الإنتاج ونقل التكنولوجيا بما يخدم مصالح الجهات المستفيدة من خدماتها ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة مواردها المالية(صوفي،١٤١٨هـ،:٢٦- ٢٧).

ولقد تناول اللقاء الثاني لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية بدول الخليج العربية، المنعقد بالغرفة التجارية الصناعية بجدة خلال الفترة ٢٢-٢٤ جمادي الآخرة ١٤١٧هـ الموافق ٣-٥ نوفمبر ١٩٩٦، موضوع تنمية روح المشاركة بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال وطرحت العديد من الصيغ التي يمكن تبنيها لتفعيل دور مراكز البحوث في الجامعات وتحويلها إلى مراكز تعتمد على مصادر تمويل ذاتية (صائغ،١٤١٧هـ،:٢٧).

ومن آليات تفعيل مراكز البحث العلمي بالجامعات السعودية مشاركة القائمين فيها في المؤتمرات الخاصة بأعمال مراكز البحث العلمي بالجامعات العالمية لتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال، ولتوسيع مدارك مسئولي مراكز البحث العلمي من خلال الاطلاع على تجارب الجامعات الأخرى.

فمن الأهمية بمكان توظيف وتنمية العنصر البشري من منسوبي الجامعة لخدمة الأعمال المتعلقة بتسويق العمل البحثي التطبيقي والاستشاري وتطويره والارتقاء به لسد احتياجات الجامعات والقطاع الخاص،بحيث تكفل لها الاعتماد على مواردها الذاتية، وحتى تزدهر الجامعات وتتطور فإن عليها أن تعيد ترتيب أولوياتها، وأن تتبنى مدخلا بناء وفعالا لإدارة الموارد البشرية يقوم على تكوين فريق متكامل من أعضاء هيئة التدريس والإداريين لديهم الخبرة والمهارة ولديهم أيضا الرغبة في العمل بكفاءة ويتوفر لديهم الحافز لدفع كفاءتهم الإنتاجية ويشعرون بالرغبة الذاتية بالبقاء في الجامعات والولاء لها.

٤. السهم التربوي :

ويتلخص مفهومه في تخصيص أسهم وقفية واستثمارية لدعم المؤسسات التربوية، وخاصة مؤسسات التعليم العالي، مع إمكانية طرح الأسهم الاستثمارية للمواطنين للاكتتاب بها، مما يسهم في زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم والإحساس بأهميته(صائغ،١٤٢٨،:١٧).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٥. الكراسي الجامعية للدراسات والأبحاث :

وهو احد الأنماط الحديثة لتمويل التعليم الجامعي، ويتلخص مفهومه في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في أحد التخصصات التي تقدمها الجامعة، على أن يتولى الصرف عليه وتمويله المستثمرون، و الشركات، والبنوك، وفي مقابل ذلك يحصل من يتولى تمويل هذا الكرسي على شهادة باسمه، ويكتب اسمه في مكان بارز بالجامعة، وقد بدأت جامعة الملك سعود في الاتجاه إلى الإعلان عن هذا النمط من التمويل، وقامت بتأسيس كرسي لدعم الأبحاث الهندسية بالجامعة، بعد موافقة أحد المستثمرين على تمويله والصرف عليه(الحربي،١٤٢٨هـ،:١٧- ١٨).

٦. قروض الطلاب :

وهي قروض تمنح للطلاب لتمويل دراساتهم خصوصاً الجامعية يتم استردادها على أقساط محددة بشروط ميسرة تسترد بعد التخرج وفق نظم متفق عليها ، هذه الطريقة تؤدي إلى تمكين الطالب من حرية الاختيار خصوصا في التعليم العالي ومن التغلب على الظروف الاقتصادية التي قد تحول دون مواصلته الدراسة.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه الطريقة لا تعمل على إتاحة الفرص المتكافئة بين الطلاب خصوصا أصحاب الدخول المنخفضة الذين يتحملون أعباء يعجزون عن الوفاء بها مستقبلا(الحربي،١٤٢٨،:١٤).

٧. مساهمة المؤسسات المجتمعية :

وهو ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية من مساهمات عينية ومادية ومن جهود في دعم العملية التعليمية ، ومن أشكال المساهمات المجتمعية في تمويل التعليم العالي(الغامدي ،١٤٢٧،: ٤٧):

- التمويل المالي المباشر: الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواءً على الشركات أو المواطنين.
- التبرعات النقدية أو العينية للمستلزمات التعليمية والمباني والأراضي المستخدمة للأغراض التعليمية.
- التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة، أو في تقديم الخدمات التعليمية مثل برامج محو الأمية.
- المشاركة في الإدارة وتطوير المباني والوسائل التعليمية.

٨- الخصخصة :

ويمكن للجامعات الاستفادة من خصخصة بعض مرافقها مثل المطاعم الجامعية ومراكز الكتب والتصوير وأسواق السكن الجامعي وصندوق الطلبة(صائغ ،١٤٢١،:١٥).

والخصخصة لها ثلاثة أنواع هي:

- تقديم مبدأ التنافس في أنشطة ومجالات كانت محتكرة أو ما يسمى (التحرير).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- نقل ملكية الموجودات .
- تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التي سيطر عليها القطاع الحكومي.

ويمكن للحكومة أن تدعم المقاعد في جامعات القطاع الخاص وأن يحصل القطاع الخاص على إعفاءات ضريبية من الحكومة وتكون كالمؤسسات الخيرية .

٩. الاستثمار في المرافق التعليمية :

ويقصد بذلك السماح للجهات التعليمية باستثمار مرافقها التعليمية بعد التنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني باستثمار جزء من الأراضي ومبانيها الواقعة على الشوارع الرئيسية مثل إنشاء محلات تجارية ، أو وضع لوحات إعلانية وذلك وفق الإجراءات النظامية ومعايير التخطيط المتبعة وتخصيص ريعها لتعزيز بند صيانة المباني الجامعية في ميزانيات الجهات التعليمية . وفي هذا الصدد يقترح (صائغ ،١٤٢١،: ١٤) إنشاء إدارة لأملاك الجامعة تعنى بحصر ممتلكاتها ومبانيها ومرافقها وتقوم بتنميتها وتضع الخطط اللازمة للإفادة منها وسبل استثمارها، كما يمكن استثمار مرافق الجامعة ومبانيها من أجل الدعاية والتسويق والإعلان واستضافة اللقاءات العلمية وتنظيم المعارض بشتى أنواعها.

١٠. التدريب والتعليم المستمر:

يمكن أن يساهم التعليم المستمر في إنعاش الكثير من المراكز والمعاهد التابعة للتعليم العالي، والملحوظ أن الجامعات العربية لم تستفد كثيرا من التدريب والتعليم المستمر باعتباره مصدرا من مصادر تمويل الجامعات(العودة، ١٤١٩،: ٧٦).

١١. صناديق الاستثمار الجامعية:

مفهومها: أن مفهوم صندوق الاستثمار الجامعي هو أقرب ما يكون لفكرة المحفظة الاستثمارية الخاصة، والتي تنشئها الجامعة عن طريق تخصيص مبلغ من المال يوزع على عدد من أدوات الاستثمار المعروفة في أسواق المال والعقارات، ويتم إداراتها من قبل متخصصين من كوارد الجامعة، ولا يمنع ذلك من أن تدار هذه المحفظة من قبل شركات مالية متخصصة، يتوفر لديها الخبرة، والكفاءة العالية في إدارة هذه الأنواع من الاستثمارات.

أهداف صندوق الاستثمار الجامعي :

يهدف الصندوق إلى استثمار أموال الجامعة المخصصة لذلك ، في المجالات الاستثمارية التي تمارس في الدولة، مثل الأسهم والسندات، والقروض والأراضي والعقارات وأبنية المجمعات التجارية إلى غير ذلك من مشاريع الاستثمار وأدواته، ويتم الاستثمار إما مباشرة أو عن طريق بيوت الخبرة المتخصصة، أو عن طريق المشاركة مع بعض المؤسسات المتخصصة. وتخصص الإيرادات التي تنشأ عن هذه الاستثمارات، لدعم موازنات الجامعات، وتقليص العجز الحاصل في هذه الموازنات.

مصادر تمويل صناديق الاستثمار الجامعية:

- مساهمة الجامعة السنوية من موازنتها الخاصة في هذا الصندوق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الهبات والتبرعات والمساعدات من الأموال المنقولة وغير المنقولة.
- القروض التي يقوم الصندوق باقتراضها،لإعادة استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.
- ريع استثمارات الصندوق المعاد استثمارها.
- أي واردات توافق عليها وزارة التعليم العالي(البشير، ١٤١٨هـ : ٣٥٦- ٣٧٣).

١٢. التعليم الممول ذاتيا:

ويقصد به التعليم الذي لا يتم الإنفاق عليه من الموازنة الحكومية وإنما عن طريق الأجور الدراسية التي يدفعها الطلبة الملتحقون بالتعليم العالي وبأحد السبل التالية:

- التعليم المسائي: حيث تقوم العديد من الجامعات بفتح دراسات مسائية يقبل فيها الراغبون بالتعليم الجامعي لقاء أجور مناسبة تغطى تكاليف تعليم هؤلاء الطلبة وتحقق موردا مناسبا للجامعة يمكنها من الإنفاق على نشاطاتها الأخرى.
- التعليم الموازي: تتيح بعض الجامعات فرصة مناسبة لبعض الطلبة الذين لا تؤهلهم معدلاتهم للقبول ببعض الكليات التي يرغبون فيها وذلك لقاء أجور دراسية مناسبة تحصل من هؤلاء الطلبة، وتحقق في الوقت نفسه موردا ماليا لتلك الجامعات يعزز من موازنتها ويعالج الاختناقات المالية التي تعاني منها تلك الموازنة ويتيح للجامعة إمكانية تمويل بعض الأنشطة ذاتيا، وهو معمول به في جامعة الملك عبد العزيز في تخصص الطب.
- التعليم بفترات: ومن خلال هذا الأسلوب تتيح الجامعات فرصة مناسبة للتسجيل على بعض الكورسات بفترات زمنية متقطعة دون وضع سقف زمني للدراسة، وبذلك فإنها توفر مرونة مناسبة لقاء أجور يدفعها الطلبة المسجلون في تلك الكورسات تعزز من موازنة الجامعة.
- تعليم الطلبة الوافدين: تفترض مختلف الجامعات أجورا دراسية على الطلبة الوافدين من بلدان أخرى، وتعد تلك الأجور من المصادر المالية الأساسية للتمويل الذاتي في تلك الجامعات (الخشاب، والعناد،٢٠٠١م :٣٩- ٤٠).

١٣. ضرائب تشغيل الخريج:

تعتبر ضرائب تشغيل الخريج أحد مصادر تمويل التعليم العالي في بعض الدول، وذلك بفرض ضرائب على الجهات الموظفة للخريجين. إذ أن من المعروف أن مخرجات التعليم يستفاد منها في القطاعات الاقتصادية المختلفة،وأن هذه القطاعات لا تقدم أي تمويل لمؤسسات التعليم العالي، لهذا يطالبها البعض بالإسهام في تمويل التعليم العالي من خلال ضرائب سنوية تدفعها في حالة تشغيلها للخريجين على أن يتم ربط هذه الضريبة بتكلفة التعليم الذي تلقاه الخريج(سليم،١٤٢٥هـ،:٢٢).

*** البعد الثاني : ترشيد الإنفاق على التعليم العالي:**

إن مشكلة تمويل التعليم العالي يمكن حلها ليس فقط من خلال البحث عن مصادر تمويل إضافية، وإنما كذلك عن طريق ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة، بهدف تقليل الهدر التربوي الذي يؤثر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على كفاءة وجودة الجامعات. ويعد ترشيد الإنفاق من الأهمية بمكان لأن يسهم في دعم التعليم العالي وتأتي الدعوة ماسة لترشيد الإنفاق من منطلق أن ترشيد الإنفاق في مجال التعليم العالي لا يعنى الحد من الإنفاق أو تقليله وإنما يعنى حسن التدبير، وتجنب الإسراف لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن، من خلال التوجيه والإرشاد للاعتمادات المالية وحسن استخدام هذه الاعتمادات في البرامج المختارة، فهو ترشيد في تخطيط الموارد واستخدامها، وبذلك يكون ترشيد الإنفاق هو توجيه النفقات المالية لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة بأقصى كافة ممكنة.

* **البعد الثالث: طرق غير مباشر لتمويل التعليم العالي:**

- الجامعة الافتراضية: هي مؤسسة أكاديمية، تهدف إلى تأمين أعلى مستويات التعليم العالي للطلاب، في أماكن إقامتهم، بواسطة الشبكة العنكبوتية العالمية، من خلال إنشاء بيئة إلكترونية تعليمية متكاملة تعتمد على شبكة متطورة. وتعد الجامعة الافتراضية مدخلا غير مباشر لتمويل التعليم العالي لأنها تسهم في استيعاب جزء من الطلاب، وتخفف الضغط على التعليم العالي الحكومي وتعالج في نفس الوقت مشكلة الطلب المتزايد على التعليم العالي، كما أنها تسهم في خفض كلفة الطالب الجامعي وتعالج كذلك مشكلة الإنفاق الحكومي المتزايد على التعليم العالي.
- الجامعة المفتوحة: أن التعليم المفتوح أحد البدائل المطروحة للتخفيف من الطلب المتزايد على التعليم العالي الحكومي، حيث تستقبل الجامعة المفتوحة روادها من الطلاب وتوفر لهم تعلما تكامليا متعدد الوسائط يعتمد على التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية، وهذا النوع من الجامعات يسهم في حل مشكلة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بالإضافة إلى معالجة مشكلة ارتفاع تكلفة الطالب الجامعي.

* **البعد الرابع: ترشيد القبول في الجامعات:**

- إعادة النظر فيما يتعلق بسياسة القبول المتساهلة بالجامعات والتي تعتمد على الكم أكثر من اعتمادها على الكيف ، وذلك من خلال إيجاد حلول بديلة تشمل وضع خطة للتعليم العالي تتضمن أعداد المقبولين وتوضح الاحتياجات المستقبلية للتخصصات الجامعية وفقا للاحتياجات الفعلية لسوق العمل .
- وضع معايير جديدة لالتحاق الطلاب بالتعليم العالي وفروعه غير المعايير الحالية، وهنا يلعب التوجيه المدرسي والمهني منذ المرحلة المتوسطة وحتى نهاية المرحلة الثانوية دوره في توجيه الطلاب نحو الدراسات التي تؤهلهم لها قابليتهم الحقيقية ، كما يلعب الإعلام عن واقع العمل وفرصة في المجتمع دورا في توجيه الطلاب نحو اختيار الدراسات الملائمة لمطالب السوق .
- التفكير جديا في إنشاء مكتب لتنسيق القبول في الجامعات يقوم بتوزيع الطلبة والطالبات على الكليات التي يرغبون فيها وفقا لمجموع الدرجات في الثانوية العامة وتوزيعهم جغرافيا حسب السكن ، وذلك للقضاء على ظاهرة قيد الطلبة في أكثر من جامعة ، مما يضيع الفرصة على البعض بسبب هذه الازدواجية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- التوسع في التعليم الفني والتقني في المعاهد والكليات التقنية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من خريجي الثانوية العامة .
- تشجيع وتوجيه خريجي الثانوية العامة للالتحاق بالتعليم التقني،وتوعيتهم وتهيئتهم للالتحاق بالأعمال المهنية والفنية وإيجاد الحوافز المادية والاجتماعية للخريجين.

* **البعد الخامس: اعتماد نوع خاص من الموازنة للجامعات:**

أن اعتماد الجامعات على ميزانية البنود قد تسبب في بروز بعض المشكلات، والتي ترجع إلى العيوب التي تتصف بها تلك الموازنة، وهي:

- عدم الربط بين النفقات والبرامج التي تنفق عليها.
- تخصيص المبالغ لا يعتمد على ربط كل بند بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- الاعتماد على الرقابة المستندية.
- مدعاة للإسراف والتبذير خاصة قبيل نهاية السنة المالية.
- النقص في التخطيط.
- عدم وضوح الأهداف.
- مبادئ غير واقعية.
- الاعتماد على أسلوب المساومة.
- ضعف المتابعة.
- قلة المرونة عند التنفيذ.
- لا تساعد على إدخال برامج أساسية جديدة في الموازنة.
- عدم وجود البدائل والدراسات التحليلية.
- أنها تعتمد على ما تم إنفاقه في السنوات السابقة كأساس فأنها بذلك لاتشجع على المنافسة في الأداء من أجل الحصول على الاعتماد.
- أنها تركز على مقدار الزيادة والنقصان في الرواتب والمراتب وكذلك أسعار المواد اللازمة لتشغيل الجهاز الحكومي دون أن تأخذ في الاعتبار مقدار أو قياس مقدار الأداء بالنسبة لحجم العمل أو تكاليفه(بري، ٢٠٠١م،: ٢٩٤) (اللوزي،وآخرون، ١٤١٧هـ،:٤٣- ٤٧)(عصفور،٢٠٠٨م،:٢١١- ٢١٣).

ومن أجل ذلك فإنه يفضل التحول من ميزانية البنود إلى ميزانية التخطيط و البرامج حتى تتمكن الجامعات من استغلال مخصصاتها المالية بشكل مثالي وصحيح بعيد عن الإسراف والتبذير، فميزانية التخطيط والبرامج تساعد صانعي القرارات على اتخاذ القرارات الرشيدة حول تخصيص الموارد بين الدوائر التنفيذية المتنافسة حول الموارد المحددة، فهو يهدف إلى تحليل البدائل من أجل الوصول إلى أكثر الوسائل كفاءة لتحقيق الأهداف الأساسية للبرامج بأقل تكلفة ممكنة(اللوزي،وآخرون، ١٤١٧هـ،:٨٦ .٨٧).

- **نتائج الدراسة:**

- أن المعضلة الكبيرة التي يواجهها التعليم العالي في الوقت الحاضر هي كيفية التوفيق بين توفير تعليم جيد لقطاعات كبيرة من المجتمع وخاصة في ظل زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، وفي ظل استمرار الجامعات على التمويل الحكومي بشكل أساسي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ارتفاع تكاليف الإنفاق على التعليم العالي كثيرا سواء في دول العالم المتقدم، أو دول العالم النامي ومن ضمنها المملكة العربية السعودية،وأصبحت تشكل نسبا كبيرة من الناتج القومي لتلك الدول، أو من موازناتها العامة، وهذا مما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات، فالتحول من التعليم النخبوي إلى التعليم المعمم قد تطلب زيادة هائلة في الاستثمارات المخصصة للمصاريف الرأسمالية،وكذلك المخصصات السنوية الجارية لأنظمة التعليم العالي.
- تعود مشاكل التعليم العالي في المملكة في كثير من الحالات للاستخدام غير العقلاني وغير المرشد للموارد المتوفرة، وضعف الاستفادة المثلى من الطاقات البشرية المتاحة في هذا القطاع، وليس فقط لتناقص الدعم الحكومي له.
- اعتماد نظام التمويل للجامعات والكليات في المملكة على الدعم الحكومي من خلال الميزانيات المخصصة للتعليم بشكل عام، ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص.
- الإيمان المتزايد بدور التمويل الحكومي في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في البلاد العربية.
- اعتماد الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي على إستراتيجية تقديم المساعدات المباشرة في تمويل التعليم العالي.
- عدم إمكانية الاستمرار في نمط التمويل الحالي للتعليم العالي(التمويل الحكومي) خاصة في ظل زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في المملكة والزيادة المستمرة في عدد السكان، هذا فضلاً عن التقلبات العالمية في الاقتصاد وتأثير ذلك على أسعار البترول والذي بدوره يؤثر على ميزانية الدولة ككل.

- **التوصيات**:

١- إنشاء مجلس تمويل للتعليم العالي بالمملكة، بحيث يؤكل لهذا المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بضمان النوعية للمؤسسات التعليم العالي التي يقوم بتمويلها.

٢. ترشيد الإنفاق وتخفيض التكلفة، وذلك عن طريق:

- تخفيض تكلفة مباني الجامعة بتحسين شروطها، واستخدام هذه المباني لأغراض أخرى قد تدر على الجامعة المزيد من الموارد المالية، أو قد توفر عليها تكلفة إضافية.
- استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في الجامعة أقصى استغلال،وذلك من خلال تكثيف استخدام المباني وأجهزة الجامعة،إضافة إلى إدخال نظام للدراسات المسائية، حيث يمكن استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة، ورفع معدلات التشغيل سواء الموارد المالية والبشرية مثل رفع أعداد الطلبة، أو اشتراط حد أدنى من الطلبة لدراسة أي مقرر،واستخدام القاعات الدراسية والمختبرات بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ من اليوم الدراسي، أو زيادة نصاب عضو هيئة التدريس من الساعات التدريسية واستخدام تكنولوجيا التعليم، والأساليب الإدارية الحديثة، والتقنيات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجديدة كالحاسب الآلي، مما يقلل من الاعتماد على العمل اليدوي، وكذلك استخدام أجهزة قليلة الكلفة يتم تصنيعها محليا إن أمكن ذلك ومن خامات البيئة، وإنتاج مواد تعليمية قليلة الكلفة، مع ضوابط لاستخدام الأجهزة والتجهيزات.

٣. التوسع في التعليم الجامعي الخاص مع المحافظة على نوعيته وتميزه،وحث الجامعات الخاصة في التوسع في البحث العلمي الذي يثري العملية التعليمية ويحسنها ويطورها، وهنا نؤكد على ضرورة أن تمنح الدولة هذه الجامعات المساعدات والدعم والامتيازات من أجل تشجيعها،لأن هذه الجامعات تخفف العبء الملقى على عاتق الدولة والجامعات الحكومية.

٤. حشد الموارد المالية الإضافية لتمويل التعليم العالي وذلك بالتأكيد على ما يلي: التجديد في وظائف التعليم الجامعي الذي يضمن للجامعات بالمملكة موارد مالية جديدة، ومن هذه الوظائف الجديدة ما يلي:

- جعل الجامعات مراكز إنتاج، وذلك بالتركيز على أن تكون الجامعة منتجة ومستثمرة، وأن تكون مركز إنتاج متطور يثرى العلم عن طريق الأبحاث العلمية التي يمكن عملها لتطوير الصناعة والزراعة، وتطوير أساليب الإنتاج ومثل هذه الأبحاث يمكن أن تستغل مزارعها وورشها كمراكز إنتاج متطورة تجني منها هذه الجامعات فوائد كثيرة.
- أن تقوم الجامعات بتقديم الخدمات الاستشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة الرسمية منها والخاصة، وتتقاضي هذه المراكز أتعابا عن هذه الاستشارات.
- توظيف واستثمار جهود الهيئات الشعبية والأهلية، ونشر الوعي التطوعي وتفعيل دوره عند الشعب السعودي بكل الوسائل المتاحة لتعبئتها للقيام بأعمال تطوعية، وتقديم المساعدات والتبرعات العينية والنقدية لدعم تمويل الجامعات.
- إنشاء مراكز أو حدات للمعونة الفنية تكون بمثابة بيوت خبرة متخصصة، وتضم تخصصات مختلفة، وتعمل بنظام الفرق البحثية،ويكون أهداف هذه الوحدات هو نقل التكنولوجيا من الجامعة إلى مواقع العمل، ومن ثم اختبار النظريات والاختراعات العلمية،وتوظيف المعرفة من أجل تطوير أدوات وأساليب الإنتاج وخفض كلفته، كما تقوم هذه الوحدات بالتعاون مع قطاع الأعمال في دراسة مشكلات الإنتاج وإيجاد الحلول العلمية لها والمساهمة في برامج التنمية الزراعية والصناعية والإدارية، وتتقاضى الجامعة مقابل ذلك أتعابا مجزية،يصيب العاملين منها نصيب يوزع عليها.

٥ . التأكيد على البنوك والشركات لكي تسهم في دعم ميزانية التعليم العالي والجامعات على وجه الخصوص، بطرق مباشرة وغير مباشرة، وذلك عن طريق تخصيص جزء من أرباحها لتمويل(صندوق وطني لتمويل التعليم العالي، أو صناديق الاستثمار الجامعية).

٦- نشر الوعي بين أوساط المسلمين اتجاه الوقف، وتعريفهم بالدور العظيم الذي لعبه في الحضارة العربية الإسلامية لعدة قرون، وذلك بكافة الوسائل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية، وعقد الندوات والمؤتمرات، وإلقاء المحاضرات التي يشارك بها علماء الدين الإسلامي والمتخصصين بالاقتصاد الإسلامي من أساتذة الجامعات وغيرهم لتبصير المسلمين وحثهم على إيقاف الأموال والأراضي والعقارات على المؤسسات التعليمية وخاصة مؤسسات التعليم العالي ومعاهده وجامعاته.

٧ـ التخطيط السليم الشامل لاحتياجات التنمية من القوى العاملة من خريجي وخريجات التعليم الجامعي لكافة التخصصات وربط سياسة القبول في الجامعات والكليات بالاحتياجات البشرية لخطط التنمية وليس نتيجة للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي.

- **المراجع**:

١. أبو عمة،عبدالرحمن محمد،التعليم العالي في بريطانيا،مكتب التربية العربي لدول الخليج،الرياض،١٤٢١هـ.

٢. أبو كليله، هادية محمد، التعليم العالي في المملكة(بحوث ودراسات)، دار الوفاء للنشر: الإسكندرية، ٢٠٠١م.

٣. أبو النصر، ممدوح وآخرون .(2002) تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة التربية،ع ١١١،جامعة الأزهر.

٤. البحيرى، السيد السيد،وآخرون: تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة، عالم الكتب، ٢٠٠٨م.

٥. بدر ، ماجد" .(1999) أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن الواقع و الحلول" ، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، ع 36 ، يوليو ، الأردن :الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٦. بري،زين العابدين،المالية العامة وميزانية الدولة،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،الرياض،٢٠٠١م.

٧. البشير، سعيد منصور: تمويل التعليم العالي في الأردن ودو صناديق الاستثمار الجامعية في التمويل الذاتي، رسالة دكتوراه غير منشور، جامعة أم درمان الإسلامية،١٤١٨هـ.

٨. الحربي، محمد محمد: تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة ،كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض،١٤٢٨هـ.

٩. الحقيل ، سليمان عبد الرحمن : نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض:دار الشبل ،١٩٩٤م.

١٠. الخشاب،عبد الإله يوسف، ومجذاب بدر العناد. التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية مع التركيز على تجربة جامعة بغداد.الدار الدولية للاستثمارات الثقافية:القاهرة،٢٠٠١م.

١١. الخطيب،محمد شحات،التعليم العالي:قضايا ورؤى،مكتبة الرشد،الرياض،الطبعة الأولى،٢٠٠٢م.

١٢. الخضير، خضير سعود: التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والانجاز،مكتبة العبيكان، الرياض،١٤١٩هـ.

١٣. جامعة الملك سعود، 1419 هـ، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :إصدار بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٤. زهر، أحمد و سمير بركات .(1998) تطوير إدارة وتمويل التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومي السنوي الخامس لمركز تطوير التعليم، تقويم الأداء الجامعي، جامعة عين شمس،٨- ١٠ ديسمبر.

١٥. الربيعى، سعيد محمد: التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات المستقبلية، دار الشروق، عمان،٢٠٠٨م.

١٦. سليم،علا إبراهيم حمزة: مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٤٢٥هـ.

١٧. الشرم،سعيد عطية: الكفاءة الداخلية الكمية لمرحلة البكالوريوس بجامعة الملك سعود بين النظام الفصلي ونظام الساعات المعتمدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،جامعة الملك سعود، الرياض ، المملكة العربية السعودية.٢٠٠٠م.

١٨. الشهوان، أحمد عبد الرحمن: اتجاهات المربين وأولياء الأمور والمسئولين عن التعليم العالي نحو إنشاء الجامعات الأهلية في المملكة، رسالة ماجستير،١٤١٨هـ.

١٩. صائغ، عبد الرحمن أحمد، تمويل التعليم بين الأحادية والتنويع:رؤية مستقبلية، جريدة الاقتصادية، العدد ٤٩٢٨، الأحد ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٨هـ.

٢٠. صائغ، عبد الرحمن أحمد، تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي لمجلس اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٧م.

٢١. صائغ، عبد الرحمن أحمد، محاضرات في تمويل التعليم،جمعة الملك سعود،كلية التربية،برنامج الدكتوراه،الفصل الدراسي الثاني،١٤٢٨هـ.

٢٢. صائغ، عبدالرحمن أحمد، " تنمية روح المشاركة بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال وبعض الصيغ المقترحه لتفعيلها"، ورقة عمل مقدمه إلى اللقاء الثاني لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجاريه والصناعيه بدول الخليج العربية" ، (٢٢- ٢٤ جمادي الآخره ١٤١٧هـ).

٢٣. صائغ، عبد الرحمن أحمد، مسيرة التعاون بين قطاعي التعليم والأعمال في دول الخليج العربية، نظرة تحليلية ومقترحات إجرائية لبرنامج مكتب التربية لدول الخليج ، ١٤٢١هـ.

٢٤. صائغ، عبد الرحمن أحمد، نحو إطار إجرائي لتنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تنمية الموارد الذاتية بالجامعات السعودية والمنعقدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ.

٢٥. صبيح،لينا زياد: واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية في الفترة 10مايو - 2005 .

٢٦. صوفي،عدنان عبد الفتاح محمد : تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين،من الفترة٢٥- ٢٨ شوال ١٤١٨هـ.

٢٧. العتيبي،منير بن مطني: تمويل التعليم العالي في دول الخليج العربية بين الجهود الذاتية والالتزام المجتمعي، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد ٢، ٢٠٠٤م.

٢٨. العدوان، ياسر وآخرون: تمويل الجامعات: الواقع والآفاق المستقبلية، ورقة عمل مقدمة لوزارة التعليم العالي الأردنية، وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥م.

٢٩. عصفور،محمد شاكر. أصول الموازنة العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع:عمان،٢٠٠٨م.

٣٠. العودة، إبراهيم سليمان، دراسة استطلاعية لأهم بدائل تنمية الموارد غير الحكومية للجامعات السعودية، رسالة ماجستير، ١٤١٩هـ.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣١. عون،وفاء محمد،تصور مقترح لنمط تمويل التعليم العالي الأهلي ، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي كلية التربية،جامعة الملك سعود،١٤٢١هـ.

٣٢. الغامدي،عبدالله مغرم،الإنفاق على التعليم، مكتب التربية العربي لدول الخليج،الرياض،١٤٢٧هـ.

٣٣. الفيصل ، عبد الله بن محمد : سبل زيادة الطاقة الاستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ.

٣٤. أبو كليله، هادية محمد، الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية عوامله واتجاهاته المستقبلية، بحث منشور، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية(بحوث ودراسات)،٢٠٠١م.

٣٥. كوميز، ف: أزمة التعليم في عالمنا المعاصر، ترجمة أحمد خيرى كاظم، وجابر عبدالحميد، دار النهضة: القاهرة،بدون.

٣٦. اللوزي، سليمان، وآخرون. إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق.دار المسيرة للنشر والتوزيع:عمان،١٤١٧هـ.

٣٧. المبعوث،محمد حسن،الأوقاف مصدر من مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي كلية التربية،جامعة الملك سعود،١٤٢١هـ.

٣٨. المدهري ، عبد الله بن فرحان : دراسة عن الطلاب المتوقع التحاقهم بالتعليم الجامعي خلال الخمس عشرة عاما قادما ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية . (الواقع . رؤى مستقبلية) ، الرياض ، شوال ١٤١٨هـ

٣٩. وزارة التعليم العالي،تقرير موجز عن تطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،١٤٢٨هـ.

٤٠. وزارة التعليم العالي، دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي،١٤١٦هـ.

٤١. وزارة التعليم العالي: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، ع ٢٦، مركز المعلومات، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات ، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

٤٢. وزارة التعليم العالي: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، ع ٢٧، مركز المعلومات، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات ، ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

٤٣. وزارة التخطيط ، وثيقة خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/١٤٢٥هـ .

٤٤. وزارة المعارف: سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ط١، ١٣٩٠هـ.

45. http://www.ecoworld-mag.com
46. http://www.planning.gov.sa/
47. www.bab.com/articles.
48. www.bab.com/articles
49. www.mep.gov.sa

****

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com